

4 January 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة الرابعة والثلاثون
١٦ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦

الردود على قائمة المسائل والأسئلة المعروضة للنظر فيها فيما يتعلق بالتقرير الدوري الموحد الأول والثاني والثالث

كمبوديا*

استعراض عام

السؤال ١ يرجى إيراد وصف لعملية إعداد التقرير الدوري الموحد الأول والثاني
والثالث، وبصفة خاصة، بيان دور اللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، وما إذا كانت قد
عقدت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وما إذا كان
مجلس الوزراء قد وافق على التقرير وتم عرضه على الجمعية الوطنية

الإجابة ١ أنشئ المجلس الوطني الكمبودي للمرأة في عام ٢٠٠١. بمرسوم ملكي
NS/RKT/0201 مؤرخ ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠١ وضم:

- الملكة كرئيسة فخرية
- رئيس الوزراء سامديتش كنائب رئيس فخري
- وزير شؤون المرأة كرئيس

* يصدر هذا التقرير دون إعداد رسمي للنشر.



والمجلس الوطني الكمبودي للمرأة مسؤول عن إعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المقرر تقديمها إلى الأمم المتحدة.

وبغية إعداد التقارير، شكل المجلس الوطني فريقاً عاملاً يضم الوزارات التنفيذية: ممثل عن وزارة العدل، وزارة التعليم والشباب والرياضة، وزارة الداخلية، وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية، إعادة تأهيل الشباب والمحاربين القدامى، وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، وزارة التنمية الريفية، وزارة شؤون المرأة.

وحظيت عملية إعداد التقارير بدعم تقني من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان من خلال توفير استشاري للقيام بتوجيه مباشر وقيادة الفريق العامل. وتم الانتهاء من مشروع التقرير في عام ٢٠٠٣.

ولدى إعداد مشروع التقرير، تمت استشارة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تعمل في مجالات تتعلق بالمرأة للحصول على تعليقاتها.

وبعد ذلك، قدم مشروع التقرير إلى مجلس الوزراء في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ للنظر فيه والموافقة عليه.

وبعد موافقة مجلس الوزراء عليه، ترجم التقرير إلى الإنكليزية وأرسل إلى الأمم المتحدة. ولم يقدم التقرير إلى الجمعية الوطنية إذ أن دستور كمبوديا لا ينص على ذلك.

إن لجنة حقوق الإنسان في كمبوديا هي هيئة حقوق الإنسان الحكومية التي يتمثل دورها ومسؤولياتها فيما يلي:

- حماية وتعزيز أعمال حقوق الإنسان والديمقراطية في كمبوديا، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والشكاوى.
- التحقيق ونشر مواد في مجال حقوق الإنسان لصالح الجمهور ومجموعات مستهدفة.
- توفير التعليقات والتوصيات إلى حكومة المملكة بشأن حالة حقوق الإنسان وتحسينها على ضوء الدستور، والقوانين المحلية والاتفاقيات الدولية.
- العمل بالتعاون مع المجلس الوطني الكمبودي للطفل ووزارة شؤون المرأة، وهما هيئتان مسؤولتان عن أعمال حقوق الطفل والمرأة.

وهذه اللجنة ليست مسؤولة عن إعداد التقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلا أنها شاركت في رصد مشروع التقرير وتقدمت بأفكار إلى الحكومة للنظر فيها.

المادتان ١ و ٢

السؤال ٢ ينص التقرير على "أن دستور مملكة كمبوديا يحمي جميع الحقوق، بصيغتها الواردة في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، وأن جميع المبادئ المنصوص عليها في العهدين الدوليين والاتفاقيات الدولية لها أولوية على القانون المحلي" (الفقرة ٤٩). ووفقا للفقرة ٣١٣ من التقرير، فإنه لا يجوز تنفيذ أية قوانين لا تتماشى مع هذه الاتفاقية. يرجى توضيح وضع الاتفاقية بدقة في النظام القانوني المحلي وتحديد ما إذا كانت الاتفاقية استخدمت في قضايا معروضة على المحاكم وما إذا كانت لمعايير الاتفاقية الغلبة على القوانين المحلية.

الإجابة ٢ يمثل دستور مملكة كمبوديا القانون الأساسي الذي يهتدى به. وينبغي أن تتماشى جميع القوانين الوطنية مع مبادئ الدستور وتحترمها.

تنص الفقرة ١ من المادة ٣١ من دستور مملكة كمبوديا على أن "مملكة كمبوديا تعترف بحقوق الإنسان وتحترمها بصيغتها الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل". ووفقا لما ورد أعلاه، إن حقوق الإنسان المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣١ مقبولة ومضمونة بموجب دستور مملكة كمبوديا. وبالتالي، جميع الأحكام المقبولة والمضمونة بموجب الدستور ستحترم وتعتمد كمبادئ تنفذها الحكومة الملكية لكمبوديا.

ومن الناحية العملية، لا تنص القوانين الوطنية بوضوح على المبادئ التي يعمل بها عند تناول بعض القضايا في المحكمة. إلا أن تلك المبادئ منصوص عليها عوضا عن ذلك في الاتفاقية. وفي هذه الحال، تستخدم المحكمة المبادئ الواردة في الاتفاقية كأساس.

وبصورة عامة، إن معيار الاتفاقية يطبق على نطاق واسع في الحكومة الملكية لكمبوديا وتستخدم الاتفاقيات ذات الصلة التي يعترف بها الدستور كأساس في صياغة القوانين. وذلك لكفالة الاتساق بين القوانين الوطنية والاتفاقيات.

السؤال ٣ يشير التقرير إلى أن "تعريف مصطلح 'التمييز ضد المرأة' معترف به ومستخدم في القوانين والوثائق القانونية...، ولكن توجد في الممارسة العملية بعض الثغرات التي تتوقف على الميادين المعنية" (الفقرة ٦٤). يرجى توضيح الجهود المبذولة حاليا لسد تلك الثغرات المشار إليها في التقرير. وعلى وجه التحديد، يرجى تحديد إذا كانت هناك آليات للشكاوى أو وسائل للانتصاف، أو جزاءات تطبق لمنع التمييز ضد المرأة والكيفية التي يجري بها رصد تطبيق القوانين التي تحظر التمييز.

الإجابة ٣ في حين أن تعريف مصطلح "التمييز ضد المرأة" معترف به ومستخدم في القوانين والوثائق القانونية، توجد في الممارسة العملية بعض الثغرات في جميع الميادين. وبصور خاصة، إن العاملات في ورش البناء التي تقوم بعمل الرجال تتقاضى دائما أجرا يقل عن أجر العمال الرجال.

وهذه الحالة ليست حالة عامة. فذلك يحدث في المواقع حيث يكون العمل غير منتظم والدفع يوميا. وعند التعمق في النظر في هذه الحالة، يتبين أن هذا يتم ليس على أساس تمييزي بل على أساس ما تنتجه النساء في عملهن الذي يبذل فيه جهد ضعيف ونتاج منخفض، مما يؤدي إلى تقاضي المرأة أجرا منخفضا. وهذه الحالة تنطبق أيضا على العمال الرجال الذين يبذلون جهدا ضعيفا في عملهن.

أما في الشركات الكبيرة ذات العمل المنتظم، لا يوجد فرق في الأجر بين الرجال والنساء الذين يقومون بالعمل نفسه. وتبذل الحكومة الملكية لكمبوديا جهودا لسد الثغرات التي قد تحدث في الحالات التي يكون فيها العمل مماثلا في حين يكون الأجر مختلفا من خلال تثقيف النساء لإذكاء وعيهم بقيمة عملهن الذي ينبغي أن يتقاضين عليه نفس الأجر الذي يتقاضاه الرجال، وتعميق وعي أرباب العمل بضرورة تساوي الحقوق بين الرجال والنساء في جميع الميادين.

وفي مملكة كمبوديا، وفيما عدا المحاكم، لا توجد أي آلية أخرى للشكاوى أو لوسائل الانتصاف أو للجزاءات لمنع التمييز ضد المرأة.

السؤال ٤ يشير التقرير إلى العديد من مشاريع القوانين أو القوانين المعتمزم سنها. يرجى، في هذا الصدد، تقديم معلومات مستكملة عن حالة مشروع القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون قمع خطف الأشخاص، والاتجار بهم/بيعهم واستغلالهم، ومشروع القانون المتعلق بمنع العنف العائلي وحماية ضحاياه، والقانون المتعلق بحالات التبنى بواسطة الأجانب. وإذا كانت هذه القوانين لم تعتمد بعد يرجى بيان الإطار الزمني المحدد لاعتمادها.

الإجابة ٤ مركز بعض مشاريع القوانين هو على النحو التالي:

- قدم بالفعل مشروع القانون الجنائي إلى مجلس الوزراء. وفي الوقت الحالي، يتم إعداده لتقديمه إلى الاجتماع المشترك بين الوزارات.
- مشروع قانون الإجراءات الجنائية الذي قدم بالفعل إلى مجلس الوزراء تتم مناقشته في الاجتماع المشترك بين الوزارات.

- قدم مشروع قانون قمع خطف الأشخاص، والاتجار بهم/بيعهم واستغلالهم إلى مجلس الوزراء ووافق عليه الاجتماع المشترك بين الوزارات إلا أن وزارة شؤون المرأة طلبت إضافة بند واحد. وحالما يتفق عليه، سيقدم إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.
- قدم مشروع القانون المتعلق بحالات التبني بواسطة الأجانب إلى مجلس الوزراء. ولا يمكن تحديد الإطار الزمني لاعتماد مشاريع القوانين إذ أنه يتوقف على الإطار الزمني للجمعية الوطنية.

- اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع القانون المتعلق بمنع العنف العائلي وحماية ضحاياه في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ واعتمدته مجلس الشيوخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ووقع عليه الملك في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

السؤال ٥ يرجى توضيح مهام ومستوى الموارد البشرية والمالية المخصصة لوزارة شؤون المرأة والمحاربين القداماء. وعلى وجه التحديد يرجى توضيح علاقتها ومستوى تفاعلها مع المجلس الوطني الكمبودي للمرأة، وهو أعلى آلية وطنية لرصد ومتابعة تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الفقرة ٩٠) واللجنة الكمبودية لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المسؤولة عن وضع مشاريع التقارير عن حقوق الإنسان لتقديمها إلى الأمم المتحدة (الفقرة ٣٥). يرجى تحديد سلطات ومسؤوليات هذه الهيئات الثلاث وكيفية تنسيق وظائفها، وكيفية دعمها بواسطة الهياكل القائمة على المستوى المحلي.

- الإجابة ٥** ١ - تضم وزارة شؤون المرأة ١٨٤ موظفا (١٣٨ امرأة و٤٦ رجلا) على المستوى الوطني و ٦٩٥ موظفا (٦٣٦ امرأة و٥٩ رجلا) على مستوى المقاطعات/البلديات في المقاطعات/البلديات البالغ عددها ٢٤ في البلد. وفي عام ٢٠٠٥، حصلت الوزارة على ميزانية وطنية تبلغ ٧,٠٢٠ مليون ريبيل لأجور الموظفين على الصعيد الوطني، وتكاليف التشغيل ومعدات/لوازم المكاتب. وجرى تخصيص وتقديم جزء من الميزانية والمعدات إلى النساء في المراكز الإنمائية على مستوى المقاطعات/البلديات لتوفير التدريب للنساء والفتيات الفقيرات واللاتي يواجهن المشقات.

وتمثل وزارة المرأة والمحاربين القدامى المؤسسة الوطنية المنشأة في عام ١٩٩٣ والتي أسندت إليها المملكة دور ومسؤوليات قيادة وإدارة جميع شؤون المرأة في الحكومة الملكية لكمبوديا، وهي تعمل كمقر لمساعدة الحكومة الملكية لكمبوديا في تنفيذ السياسات الوطنية لكفالة أن تتمتع المرأة بنفس الفوائد التي يتمتع بها الرجل ولتعزيز مركز المرأة وحماية مصالح وحقوق النساء في مملكة كمبوديا. وتعمل وزارة شؤون المرأة كعامل حفاز ومنسق لمختلف

المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومجتمع المانحين لتحقيق التنمية في شؤون المرأة من خلال تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج تلك المؤسسات.

٢ - ويمثل المجلس الوطني الكمبودي للمرأة آلية مشتركة بين الوزارات أنشئت لتيسير وضع التوصيات وتقديمها إلى الحكومة الملكية لكمبوديا بشأن مسائل تتعلق بتعزيز مركز المرأة ودورها ورفاهها الاجتماعي في كمبوديا، سعياً إلى الحد من جميع أشكال والعنف ضد المرأة والقضاء عليها. وتتمثل مسؤولياته فيما يلي:

- مساعدة الحكومة الملكية لكمبوديا في عملية التيسير والرصد والتقييم وتقديم التوصيات لدعم وتشجيع تنفيذ السياسات والقوانين والأنظمة والتدابير الوطنية المتصلة بتعزيز مركز المرأة ورفاهها في كمبوديا.
- مساعدة الحكومة الملكية لكمبوديا في رصد وتنفيذ المعاهدات الدولية المتصلة بحقوق المرأة، وتنفيذ القوانين الوطنية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي ومنع العنف المتري وحماية الضحايا وغيرها من الأنظمة المتصلة بالمرأة من أجل التقدم بتوصيات أو اقتراح إدخال تعديلات على القوانين بالاستناد إلى ظروف عملية من أجل تحسين حالة المرأة.
- تنسيق عملية صياغة تقرير الحكومة عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كمبوديا، واستعراض التقرير والتعليق عليه وتقديمه إلى الحكومة للنظر فيه والموافقة عليه قبل إرساله إلى الأمم المتحدة.
- رصد وتعزيز تعميم المنظور الجنساني في السياسات الوطنية والبرامج الإنمائية للحكومة الملكية لكمبوديا.

٣ - وتساعد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا الحكومة الملكية في تعزيز وحماية وتطوير وتحسين حقوق الإنسان في كمبوديا وقد أعدت تقارير عن حقوق الإنسان للحكومة الملكية قدمت إلى الأمم المتحدة على النحو التالي:

- تقرير عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية
- تقارير عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
- تقارير عن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب
- تقارير عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

أما فيما يتعلق بالتقارير الثلاثة أعلاه، فقد قدمت الحكومة الملكية لكمبوديا بالفعل كل من تقاريرها الأولى إلى الأمم المتحدة للنظر فيها.

وتعد حاليا اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا مشروع تقريرها الأول عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتساعد لجنة حقوق الإنسان في كمبوديا الحكومة الملكية لكمبوديا في تحسين أعمال حقوق الإنسان، والاتصال والتعاون مع المجلس الوطني الكمبودي للطفل ووزارة شؤون المرأة والمجلس الوطني الكمبودي للمرأة لتدعيم وتعزيز حقوق الأطفال والنساء.

السؤال ٦ يرجى بيان ما إذا كان قد تم إجراء تقييم للخطة الخمسية التي تعرف باسم نيري راتانك، التي تركز على بناء قدرة المرأة من خلال التعليم والصحة والحماية القانونية والتنمية الاقتصادية (الفقرة ١١٥)، خصوصا بهدف تقييم تأثير تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع القطاعات، وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات عن النتائج.

الإجابة ٦ وضعت وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى (حاليا وزارة شؤون المرأة) خططها الإستراتيجية الخمسية التي تعرف باسم "نيري راتانك" وتركز هذه الخطة على بناء القدرات للنساء من خلال قطاعي التعليم والصحة والحماية القانونية والتنمية الاقتصادية.

وخلال المؤتمر الذي عقدته الوزارة في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والذي ضم ممثلين على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات/البلديات لإنهاء وتقييم عملية تنفيذ الخطة الخمسية المعروفة باسم "نيري راتانك"، حدد المؤتمر مواطن القوة والضعف والقيود ووضع أهدافا للمستقبل. نتيجة لذلك، وفيما يتعلق بقطاع الصحة، نفذت الوزارة برنامجا للصحة الإنجابية من خلال انتقاء ٨ مقاطعات و ٧٠ منطقة تضم ٨٠٠ متطوع. وفي هذا البرنامج، وفر التدريب للنساء لمواصلة إطلاعهن على خدمات المشورة ومواد الدعم للنساء في سن الإنجاب (البالغات من العمر ١٥ إلى ٤٩ عاما). وبالاستناد إلى النتائج الإيجابية، كانت النساء والفتيات على دراية ومارسن حقوقهن المتصلة بالحصول على خدمات الرعاية الصحية والمعرفة الأساسية المتعلقة بالصحة الأساسية، لاسيما الصحة الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. علاوة على ذلك، اكتسبت النساء المعرفة المتصلة برعاية الأم والطفل من أجل تخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، لاسيما في المناطق الريفية.

وفي قطاع التعليم، يتمتع النساء والفتيات بالحصول التام على التعليم على جميع مستوياته وعلى المهارات لتصبحن من الموارد البشرية النشطة في المجتمع. والجدير بالإشارة أن البيانات عن نوع الجنس وتعليم النساء والفتيات في القطاعين الرسمي وغير الرسمي قد جرى تطويرها واستخدامها. وعلى المستوى المجتمعي، زادت بدرجة كبيرة أهمية الرعاية والتعليم بالنسبة للفتيات وفي طور الطفولة المبكرة. وقد ارتفع تدريجياً معدل البقاء في المدارس وعدد الطالبات من مستوى التعليم الابتدائي إلى التعليم الجامعي. وتم تعزيز محور الأمية وبرنامج تعليمي رسمي للنساء والفتيات والتركيز عليهما بدرجة كبيرة.

أما فيما يتعلق بمجال الحماية القانونية، فللنساء والفتيات حقوق متكافئة ومنصفة مكفولة في مجال الحماية وتراعى حقوق المرأة في صنع القوانين وتنفيذها والتدريب والتثقيف في هذا المجال. وتشمل الإنجازات المحققة حتى الآن تدريب موظفي وزارة شؤون المرأة ونساء من الوزارات ذات الصلة بالنسبة للقوانين المتعلقة بقمع الاتجار بالفتيات والأطفال، والعنف ضد المرأة وزيادة تحسين معرفتهم وفهمهن للمسائل القانونية. علاوة على ذلك وبفضل التعاون الجيد بين وزارة شؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، تم تطوير البيانات المتصلة بالعنف والتمييز ضد النساء والأطفال.

وفي الميدان الاقتصادي، تتمتع المرأة بإمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية بشكل متكافئ وبحقوق متساوية بالنسبة للمشاركة في التنمية الاقتصادية للتخفيف من حدة الفقر وهذا يؤدي إلى تحقيق نتائج هامة حيث أن المرأة تتعلم كيفية تضطلع بالمسؤولية وتتخذ بشجاعة القرارات لاختيار ما تود الاضطلاع به من أعمال خاصة.

النساء مدركات للقدرة الائتمانية والمشاريع التجارية السوقية والزراعة وصيد الأسماك وغير ذلك مما يمكنهن من تنظيم جماعات لنساء الأعمال ورابطة لهن.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، اختارت الوزارة بناء القدرات في مجال القيادة والثقة بالنفس والمعرفة القانونية. وكانت هناك في نفس الوقت حملات دعوة لكسب تأييد كبار قادة مؤسسات المستويات العليا وصانعي القرار على جميع المستويات من أجل دعم تنفيذ السياسات والبرامج المختلفة الرامية إلى تعزيز مركز المرأة ووضعها وأدوارها في سبيل تحقيق المساواة والعدالة في المجتمع الكمبودي.

واستناداً إلى النتائج سالفة الذكر اتسع نطاق تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدراك البعد الجنساني في مجالات الأولوية المبينة أعلاه على المستويين الوطني والمحلي. بيد أنه على الرغم من أن تعميم مراعاة البعد الجنساني هو سياسة كمبوديا الملكية، فإن فهم ودعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها محدودين في بعض الوزارات الطليعية.

المادة ٣

السؤال ٧ يورد التقرير أن وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى تشارك بنشاط في تطوير الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وأنها سعت لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات كمبوديا الوطنية والقطاعية المتعلقة بخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الثانية للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ (ص ٣٩ في النص الانكليزي). يرجى توضيح إلى أي حد روعيت الاتفاقية في هذه الاستراتيجية، وكيفية رصد تنفيذ الاستراتيجية وتأثيرها. ويرجى أيضا بيان ما إذا كانت قد تمت استشارة المجتمع المدني، وخصوصا الجماعات النسائية، بما فيها النساء من الأقليات العرقية ومن الشعوب الأصلية، خلال صياغة هذه الاستراتيجية ورصدها.

الإجابة ٧ لقد اشتركت وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى (يشار إليها حاليا بوزارة شؤون المرأة) بنشاط، بطبيعة الحال، في عملية صوغ استراتيجية الحد من الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وبذلت جهودا خاصة في إدخال البعد الجنساني في السياسة القطاعية الوطنية مثل خطة التنمية الاجتماعية الاقتصادية الثانية، ٢٠٠١-٢٠٠٥، لأن سد الفجوات في المساواة بين الجنسين عامل رئيسي يسهم في الحد من الفقر.

- وقد استخدمت الوزارة في هذه العملية أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فيما يتعلق بالتعليم والصحة والاقتصاد والتنمية الاجتماعية والأرض والحماية القانونية والعمالة لإدخالها في تلك الوثائق.

- وبهذا الجهد، أثنى البنك الدولي على استراتيجية كمبوديا الوطنية للحد من الفقر بأنها الوثيقة الأكثر استجابة لمراعاة البعد الجنساني.

- وقد أنشأت حكومة كمبوديا الملكية مجلس التنمية الاجتماعية لرصد تنفيذ أهداف الألفية الإنمائية لكمبوديا.

- ولقياس وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والأهداف الإنمائية الكمبودية للألفية، قامت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع جميع الوزارات المعنية وبدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والبنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وإدارة التنمية الدولية/المملكة المتحدة، بإعداد وإنتاج وثيقة بعنوان "نصيب عادل للمرأة/تقييم مراعاة البعد الجنساني في كمبوديا".

- وفي أواخر سنة ٢٠٠٤، قامت حكومة كمبوديا الملكية، تيسيرا للرصد والتقييم، بضم خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر،

لتحقيق الاتساق مع الأهداف الألفية الإنمائية لكمبوديا، وقد أدخلت وزارة شؤون المرأة بالفعل مراعاة البعد الجنساني في هذه الوثيقة الهامة.

وقد اشترك المجتمع المدني والجماعات النسائية في صياغة استراتيجية الحد من الفقر، ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وخططة التنمية الاقتصادية الاجتماعية ٢٠٠١-٢٠٠٥.

وشملت هذه العملية اجتماعا تشاوريا نظمته وزارة شؤون المرأة ومنظمات غير حكومية في أربعة أقاليم وفي مننديات التشاور وحلقات العمل الوطنية. وشاركت الجماعات النسائية أيضا فيها، وفيما يتعلق بالاجتماع التشاوري الذي ركز تحديدا على جماعات الأقلية لم يكن لدينا القدرة والوسائل للبدء فيه.

المادة ٤

السؤال ٨ يتضمن التقرير، فيما يتعلق بالمادة ٤، معلومات عن مختلف التدابير القانونية (مثل الأحكام الخاصة الواردة في المادتين ٧٣، و ٤٦-٣ من الدستور والسياسات الخاصة المتعلقة بالتعليم والعمل، وقانون نظام المعاشات) وهي ليست تدابير خاصة مؤقتة تتسق مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية. يرجى تقديم معلومات عن الجهود المبذولة لتنفيذ التدابير الخاصة المؤقتة لتسريع بتحقيق المساواة الفعلية بين المرأة والرجل، وفقا للتوصية العامة ٢٥ للجنة.

الإجابة ٨ تُولي حكومة كمبوديا الملكية اهتماما كبيرا لحماية حقوق الإنسان للمرأة لضمان المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في جميع القطاعات.

ولتحقيق هذا الهدف، بذلت حكومة كمبوديا الملكية أيضا جهودا خاصة لتحسين وضع المرأة من أجل المساواة في الحقوق. وتود حكومة كمبوديا الملكية، من ثم، أن تشير إلى تنفيذ بعض التدابير في قطاع التعليم لتيسير التحاق المرأة الكمبودية بالتعليم على النحو التالي:

- تقديم منح دراسية للطلبة الفقراء من الإناث من المناطق الريفية والمناطق النائية والمناطق التي تواجه صعوبات، ومن الأقليات العرقية (يبلغ إجمالي عدد الطلبة من الإناث ٣٧٤ ٦٠ أي ما يعادل ٢٦,٢٤ في المائة. وقد تم ذلك في ٢١٥ مدرسة من مدارس المرحلة الثانوية الأدنى في ١٧ مدينة رئيسية منذ ٢٠٠٣-٢٠٠٤.
- إلغاء النفقات غير الرسمية التي يدفعها آباء الطلبة أو أولياء أمورهم في مرحلة التعليم الأساسي عن طريق زيادة حكومة كمبوديا الملكية لميزانية المدارس.

- منح أولوية للمدرسين الخريجين الجدد من الإناث في اختيار أماكن العمل؛ ومن ثم تفادي عملهن في أماكن شاقة أو نائية قد تؤثر على أمنهن.
- تهيئة الفرصة للطلبة الإناث المعوقات للتعليم في مراكز الأطفال المعوقين، التي تقدم منحاً دراسية وأغذية وملابس وتُعد للحياة.
- إنشاء أماكن للنوم للطلبة الداخليين في المناطق النائية والريفية والأماكن التي تواجه صعوبات (توجد ثلاثة مهاجع في إقليم موندولكيري). وهناك تسعة مهاجع في مؤسسات التعليم العالي ومهجع في مدرسة كومبونغ تشير تيل الثانوية (في إقليم كامبونغ توم) لتوفير الفرصة للطلبات الفقيرات للحصول على التعليم في مدارس التعليم العام (١٠٨٣ طالبة بما يعادل ٣٠,٠٤ في المائة) وفي التعليم العالي (٢٨٢ طالبة أي ما يعادل ٤٠,٦٣ في المائة).
- وفي جميع مدارس إعداد المعلمين في مدن الأقاليم الـ ١٨ ومراكز إعداد المعلمين الإقليمية الـ ٦، ومعهد التربية العالي المركزي لإعداد المعلمين لرياض الأطفال، توجد مهاجع للطلبات في فرع أصول التدريس (١٠٩١ طالبة أي ما يعادل ٤٢,٦٦ في المائة) المنتمات إلى أسر فقيرة في المناطق النائية والمناطق الريفية ومناطق الأقليات العرقية.
- وقد طبقت الحكومة مبادئ الدعم، وخاصة النساء الأمهات لثلاثة توائم.

المادة ٥

السؤال ٩ ترد إشارات في التقرير بأكمله إلى الأنماط الثقافية والاجتماعية الراسخة والعادات والمواقف والأدوار النمطية التي تحد من فرص حصول المرأة على التعليم، وترفع معدلات الانقطاع عن الدراسة بين الفتيات، وتعوق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وتضيق فرص استخدامها للخدمات الصحية وتشجع على الممارسات التمييزية مثل الزواج المبكر والمرتب (من ص ٢٨ و ٤٠ و ٤١ و ٥٣ و ٦٧). وبالإضافة إلى ذلك، ورد أنه "لم يتم على نطاق واسع توزيع المعلومات والتثقيف لتغيير العادات القديمة غير المقبولة وغير المتحضرة إلى عادات متحضرة" (ص ٢٨). يرجى توضيح ما إذا كانت الحكومة تقوم بالفعل بتطبيق إستراتيجية شاملة أو تخطط لاعتماد إستراتيجية شاملة - تستهدف أيضا النساء من الشعوب الأصلية، ومن المناطق الريفية، وجماعات الأقليات العرقية - للقضاء على التصورات النمطية التي تميز ضد المرأة، وما إذا كان قد أحرز أي تقدم نحو تنفيذ تلك الإستراتيجية.

الإجابة ٩ لا حظت الحكومة الملكية أنه نشأت في المجتمع الكمبودي في العصور السابقة، في عهد برياه نيانغ سوما أو نيانغ نياك، دولة وحضارة نركور بنوم كأول حضارة في أراضي جنوب شرق آسيا. ومن ذلك العصر، اتبع المجتمع الكمبودي النظام الأمومي لتعزيز وضع المرأة كربة للأسرة. وقد أثر هذا النظام حتى الآن على لغة الخمير وتقاليدها وتعليمها وقادتها الاجتماعيين. فكلية "country" (بلد) على سبيل المثال تقابلها في لغة الخمير ميأتوفوم (أي بلدة الأم)؛ ووفقا لتقاليد الخمير يجب على الرجل أن يعرض الزواج على المرأة؛ وفيما يتعلق بالتعليم، يستخدم الخمير البادئة "Me-" (الأم) مثل "Merean" (درس)، و "Mesot" (نص أو درس يجب حفظه) وما إلى ذلك؛ وبالنسبة للقادة الاجتماعيين، تستخدم أيضا البادئة "Me-" (الأم) مثل "Mesrok" (حاكم مقاطعة)، و "Mekhom" (زعيم طائفي)، أو "Mephom" (زعيم قرية). وقد أدى تطبيق نظام الأمومة إلى تنمية اجتماعية منذ عهد نوركور بنوم، وشينلا وحتى عهد أنكور. ومن ثم فإن تقاليد الخمير لا تنطوي على تمييز ضد المرأة في الأسرة وفي المجتمع، وليس هناك أي تعزيز لوضع الرجل كشخص أعلى مرتبة.

وليس حدوث تمييز حاليا ضد المرأة ناجما عن ماضي الخمير، ولكنه يمكن أن يكون نتيجة لثقافات وحضارات أجنبية. فوصم المرأة بوصمة الدونية إنما هو وصم وتشويه لثقافة الخمير. والمشكلة التي تعانيها كمبوديا في التصدي للتمييز ضد المرأة ترجع على الأرجح إلى زيادة عوامل عدم الاستقرار والفوضى بعد ما شهدته البلد من استقرار، منذ أن ولى عهد أنكور وحتى نهاية القرن العشرين، والتي تسببت في عدم الأمن وانتشار العنف والخوف والفقر والفرقة والحرب، مما أدى إلى انتشار الأمية بين الجنسين وخاصة النساء.

ويتمثل النهج الذي تتبعه الحكومة المعنية من خلال وزاراتها فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة في تنفيذ سياسة "التنمية الثقافية للمجتمع سلميا" لإفهام الأجيال الجديدة من الخمير ثقافتهم وتقاليدهم الحقيقية، في اتساق مع ثقافات الأمم الأخرى حتى يعيش بلدنا دائما في سلام ويمكن نساء الخمير من الحصول على التعليم والحق في العمل. فالسلام والحد من الفقر هما المصدر الوحيد للحق في التعليم.

وعن طريق تنفيذ سياسة التنمية الثقافية للمجتمع سلميا، أخذت المرأة تلتحق بشكل متزايد بالجامعة الملكية للفنون الجميلة. ففي سنة ٢٠٠٥، بلغ عدد الخريجين من الإناث ٢١١ (١٨ في المائة) من مجموع الخريجين البالغ ١٨٦ ١، أي عدد من الإناث أكبر مما كان في سنة ٢٠٠٤. وقد شجعت الحكومة الملكية القطاع الخاص على الاستثمار في حرف النسيج من أجل النساء اللاتي يعانين الفقر والحاجة. وقد زادت هذه الحرف الآن في سيم ريب

وكومبونغ تشام وبري فنج و كاندال وتاكيو وبتامبانغ وغيرها، وهي مصدر للعمالة للنساء، ولا سيما الفقيرات. وفيما يتعلق بالنساء من الأقليات العرقية في باتاناكيري وموندولكيري، قامت إدارة الثقافة والفنون الجميلة في كل من الإقليمين بتشجيع حرف النسيج التقليدية العرقية لخلق فرص عمل لهن.

وستواصل الحكومة الملكية في المستقبل تنفيذ سياسة التنمية الثقافية للمجتمع سلميا، الرامية إلى تحويل مملكة كمبوديا إلى مركز إشعاع لثقافة الخمير من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم وتوفير فرص عمل للنساء وللتخفيف من وطأة الفقر في مجتمع الخمير.

- في إطار استراتيجية التوسع في إقامة مدارس أقرب إلى مساكنهن، المطبقة منذ ٢٠٠١، أصبح هناك الآن ٦ ٧٤٢ مدرسة في المناطق الريفية و ٥٤٦ مدرسة في المناطق النائية (للطلبة الفقراء من الإناث في المناطق النائية والمناطق التي تواجه صعوبات ومناطق الأقليات العرقية). وقد وضعت وزارة التعليم والشباب والرياضة سياسة إقامة "مدرسة إعدادية لكل كوميون" ويوجد في كل قسم على الأقل مدرسة ثانوية أو يفترض أن يحول المدرسة الابتدائية الموجودة إلى مدرسة إعدادية من أجل تجنب انقطاع الطلبة الفقراء عن الدراسة نتيجة بُعدهم عن المدرسة أو بسبب عدم الأمن.
- وهذا يمكن أن يساعد الطالبات الفقيرات على تأخير زواجهن المرتب ويمكنهن من الانتقال من الدراسة في قرية ما إلى قرية أخرى.
- زيادة عدد المدرسين من الإناث بتعيين الخريجات من المناطق الريفية والنائية ومناطق الأقليات العرقية عن طريق خفض مدة إعداد المعلمين من ١٢ + ٢ (إتمام الصف ١٢ زائدا ٢ سنة للتدريب) إلى ٩ + ٢ (إتمام الدراسة الإعدادية زائدا ٢ سنة للتدريب) من أجل اجتذاب المرشحات الإناث من تلك المناطق للعمل في التدريس. وقد بلغت نسبة النساء المعلمات ٣٩,٥٤ في المائة من المجموع منذ سنة ١٩٩٣.
- وفي المدارس توجد دورات المياه للإناث منفصلة عن الذكور.
- ويزداد عدد نظار المدارس أو نائبيهم من الإناث، وكذلك عددهن في المراكز القيادية كل عام.
- ويجري تنفيذ هذه السياسة بنشاط من جانب الوزارات الأخرى.

السؤال ١٠ يرجى تقديم معلومات مفصلة عن مشروع القانون المتعلق بمنع العنف المتزلي وحماية ضحاياه، بما في ذلك الإطار الزمني لاعتماده ونطاقه، وبيان ما إذا كان يتضمن حكما بشأن وسائل الانتصاف الجنائية والمدنية. ويرجى أيضا بيان ما إذا كانت آراء المنظمات النسائية والمجتمع المدني قد ضمنت في صياغة مشروع القانون.

الإجابة ١٠ مشروع القانون المتعلق بمنع العنف المتزلي وحماية ضحاياه أصبح الآن قانونا نافذا تماما.

وكان ذلك المشروع قد عرض على الجلسة العامة للجمعية الوطنية للنظر فيه في ٢٠٠٣. غير أنه، مراعاة لتوصيات الجمعية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، جرى فيما بعد تنقيح المشروع بإعطاء الأولوية الأعلى، بالأحرى، للتعليم لا لفرض عقوبات.

وقد وافقت الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ على مشروع القانون في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأصبح نافذا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويهدف هذا القانون تحديدا إلى منع جميع أشكال العنف المتزلي وحماية ضحاياه. وهو يغطي العنف البدني والذهني والجنسي وكذلك العنف الاقتصادي. ويوفر القانون الحماية للأزواج والزوجات والأطفال المعالين. وهو، علاوة على ذلك، ينطبق على من يعيشون تحت سقف واحد ويعتمدون على نفس الأسرة.

ولتوفير حماية فعالة، يقرر هذا القانون تدابير جديدة، مثل القرارات الإدارية التي يمكن أن تتخذها السلطة المحلية لضمان الأمن بصفة عاجلة للضحايا في الحالات التي يحدث فيها العنف المتزلي أو يحتمل أن يحدث. ويجيز القانون للقاضي إصدار أمر الحماية، الذي يظل معمولاً به في مرحلة أولى لمدة شهرين، وإذا قدمت طلبات أخرى فيظل قائما مدة ستة شهور.

ويتيح قانون كمبوديا بشأن الزواج والأسرة للمحكمة إصدار قرار يسمى "أمر فسخ رباط الزوجية". بيد أن هذا الإجراء لا يطبق إلا حينما يقدم طلب للطلاق. ولا يمكن لضحية العنف المتزلي التي لا تريد تقديم طلب بالطلاق أن تحصل على حماية فعالة في ظل النظام القانوني الحالي لكمبوديا.

ويقضي القانون بأن تنشر السلطات المختصة جميع المعلومات فيما يتعلق بأحكام هذا القانون من أجل زيادة وعي الجمهور بالعنف المتزلي وبجميع أشكال الحماية القانونية في مختلف أنحاء البلد. ويتضمن هذا القانون أيضا أحكاما بشأن التعاون بين وزارة شؤون المرأة والمؤسسات الأخرى وبشأن تدريب المسؤولين وموظفي ومنظمات المجتمع المدني العاملين في هذا المجال.

وليس القصد من القانون تفريق أي أسرة. فهو على عكس ذلك يُعلي قيمة الأسرة الكمبودية، ويحد قدر الإمكان من العنف المنزلي ويكفل السلامة للأسر الكمبودية. بيد أن أي حالة عنف منزلي يتبين أنها تشكل جرماً جنائياً تعاقب وفقاً للقانون الجنائي الساري في مملكة كمبوديا.

وفي كل مرحلة من صياغة مشروع القانون منذ ١٩٩٦، شاركت المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني دائماً، وضمّن القانون الكثير من توصياتها.

السؤال ١١ يُرجى بيان الاستراتيجيات الموضوعة والمنفذة وما أحرزته من نجاح في مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، وما إذا كانت هناك آلية موضوعة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بهذه المشكلة بانتظام.

الإجابة ١١ ناقشت وزارة شؤون المرأة إعداد الخطة الاستراتيجية الوطنية بإشراك الوزارات المعنية ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ قانون منع العنف المنزلي وحماية ضحاياه. ولهذه الخطة الاستراتيجية ثلاثة مكونات: (١) نشر القانون، و (٢) تقديم خدمات للضحايا، و (٣) توفير التدريب لموظفي إنفاذ القانون.

وقد اعتمد الآن قانون منع العنف المنزلي وحماية ضحاياه. ولذا سيعاد النظر في الخطة الاستراتيجية وستحتاج إلى إضافة مكون إضافي يتعلق بمنع العنف المنزلي. وينتظر لوزارة شؤون المرأة أن تنشئ آلية لجمع البيانات عن تنفيذ القانون، وتتولى الوزارة حالياً جمع البيانات عن طريق المجالس المحلية. وستقوم، إضافة إلى ذلك، بجمع البيانات من وزارة العدل ووزارة الداخلية من أجل إعداد الإحصاءات الوطنية عن العنف ضد المرأة كما هو منصوص عليه في أهداف الألفية الإنمائية لكمبوديا.

المادة ٦

السؤال ١٢ يبين التقرير أن وزارة الداخلية تضطلع ببرنامج استراتيجي من ثلاث خطوات لمكافحة الاتجار، يركز على إذكاء الوعي بالقضية وتدريب الشرطة والقضاة والمدعين العامين (الفقرة ١٦١) وأنه تم اتخاذ العديد من التدابير لإعادة تأهيل وإعادة إدماج ضحايا الاتجار بالأشخاص (الفقرتان ١٨٧ و ١٨٨). يرجى تقديم تفاصيل عن تأثير هذه التدابير على مكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، وخصوصاً على إعادة تأهيل ضحايا الاتجار. كذلك، يرجى تقديم تفاصيل عن الجهود المبذولة لجمع البيانات عن حالات الاتجار بالأشخاص في كمبوديا.

الاجابة ١٢ ١ - تأثير نهج الخطوات الثلاث الرامي إلى منع وقمع الاتجار بالنساء والفتيات:

لنهج وزارة الداخلية المتمثل في ثلاث خطوات من أجل منع وقمع الاتجار الجنسي تأثيرات فيما يلي:

١ - تأثير تنفيذ إجراءات عملية من جانب مسؤولي الشرطة لمنع وقمع الاتجار بالنساء والفتيات:

- التعرف فعلا على ضحايا الاتجار بالنساء والفتيات وعلى مرتكبيه،
- ثم انقاذ الكثير من النساء والفتيات. وكسرت شوكة مرتكبي الاتجار هم ودوائرهم المنظمة داخل البلد وخارجه، وأحيلوا إلى المحكمة. وتم في نفس الوقت التعرف على بعض أنشطة الجنس التجارية واتخذت الإجراءات القانونية ضدها.
- أدت عمليات الشرطة الخاصة بالتصدي بقوة لتلك العناصر التي اعتادت الاتجار بالنساء والفتيات وبعض أنشطة الجنس التجارية إلى وقف أنشطتها أو تغيير توجهاتها التجارية.
- وبسبب التنفيذ السليم للإجراءات العملية من جانب الشرطة، أصبحت إجراءات محاكمة الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي تجري بمزيد من السلاسة.
- اكتساب السلطات المختصة والشرطة ثقة المجتمعات المحلية والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني والناس عموما فيما يتعلق بجهودها في قمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.
- وبفضل التدابير سالفة الذكر التي اتخذتها الشرطة، ثم تقليص أو تخفيض الاتجار بالنساء والفتيات في المجتمع الكمبودي.

٢ - تأثير رفع الوعي بالاستغلال الجنسي في منع وقمع الاتجار بالجنس:

- تعد هذه الخطوة، من بين الخطوات الثلاث، ذات أهمية خاصة وذات تأثير مباشر في منع الاتجار بالنساء والفتيات.
- وتتركز الأنشطة الحالية على نشر القانون والأحكام القانونية ذات الصلة وحالة الاتجار، بين المجتمعات المحلية والمراكز التثقيفية ومن هن الأكثر تعرضا للاتجار بهن.

- جعل الناس على جميع المستويات، وخاصة النساء والفتيات الأكثر تعرضاً، يدركون الوضع والأنشطة والخدع والمخاطر فيما يتعلق بالاتجار وآثاره، وجعلهم حذرين ومتنبهين لحماية أنفسهم من الاتجار.
- توعية السكان على كل المستويات بالقانون ومختلف التدابير الآيلة إلى الحد من الاتجار بالبشر وقمعه والإسهام في تنفيذ القوانين التي تحد منه.

٣ - أثر التدريب المتعمق على أساليب التحقيق، لصالح شرطة بنام بن البلدية والمدعين العامين والقضاة

- تزايد التدريب المتعمق لشرطة بنام بن البلدية والمدعين العامين والقضاة على أساليب التحقيق هو منهج أساسي لإرساء أسس العمليات والفعالية في تنفيذ الإجراءات المعمول بها لمنع الاتجار بالبشر والقضاء عليها.
- ساعد هذا التدريب شرطتنا على التعلّم وعلى تحسين قدرتها على اتخاذ خطوات على أساس الإجراءات.
- زاد هذا التدريب من اتساق عملية تنفيذ الإجراءات بين الشرطة والمدعين العامين والقضاة، وهم يتبادلون الآراء ويعملون على التفاهم بشأن جمع المعلومات والأدلة الشبوتية لتوجيه التهمة إلى المرتكبين.
- تمخض التدريب المتعمق على أساليب تحقيق الشرطة والمدعين العامين والقضاة، وقد تبعه تنفيذ الخطوة الأولى في بلدية بنام بن، عن نتيجة تدعو إلى الارتياح. وتم تبليغ العبر المستفادة من ثم إلى ١١ مقاطعة/بلدية إضافية بتنظيم دورتين تدريبيتين حضرهما ما مجموعه ٦٠ مشاركاً.
- ومع ما للتدابير المنتهجة أسلوب ثلاثي الخطوات والوارد وصفها أعلاه، أثر الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، فإن هذه التدابير جعلت المسؤولين عن إنفاذ القانون يتفهمون بعمق حالة الضحايا المحتاجين إلى إغاثة وتأهيل.

وفي عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥، تمت مساعدة ٦٥٦ فتاة من ضحايا الاتجار الجنسي، و ٣٦٩ امرأة من ضحايا العمل القسري وأعيدت ١٨٩ امرأة ضعيفة إلى بلدها من تايلند. وجرى إعادة دمج ما مجموعه ٩٦٩ ١ امرأة من ضحايا الاتجار الجنسي ومتسولاً من فييت نام في مجتمعاتهم المحلية.

يشمل تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر ما يلي:

- التعليم والتدريب المهني لهذه الضحايا لكيما يتهيأ لها عمل واضح يتيح لها كسب الرزق لحياتها اليومية، كالتدريب على الخياطة وتصفيف الشعر ومهارات التجميل والطبخ وما إلى ذلك.
- تقديم التثقيف في مجالات الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الايذز والرعاية الصحية.
- تعليم المرأة وتدريبها في مجال حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة والطفل.
- وقد تم إعداد هذه الأنشطة بالتعاون بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمحاربين القدامى وتأهيل الشباب ومختلف المنظمات غير الحكومية، كمنظمة العمل من أجل المستضعفات والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومركز النساء الكمبوديات في الأزمات وما إليها.

ثانياً - النشاط المتصل بجمع المعلومات الخاصة بالاتجار بالبشر في كمبوديا

- بذلت وزارة الداخلية جهوداً جبارة باتخاذ تدابير لاحقة لجمع المعلومات الخاصة بالاتجار بالبشر على النحو التالي:
- أنشأت إدارة مكافحة الاتجار والحماية (بناءً على المرسوم الفرعي رقم 40SD، المؤرخ ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٢ - الأحداث) وتضم هذه الإدارة مكاتب متخصصة خاضعة لها.
- أنشأت مكاتب متخصصة لمكافحة الاتجار بالأحداث وحمايتهم، في إطار ١٧ مفوضية للشرطة على مستوى المقاطعات/البلديات ونظمت وحدات متخصصة لمكافحة الاتجار بالأحداث وحمايتهم في إطار ٧ مفوضيات للشرطة على مستوى المقاطعات/البلديات.
- أقامت وصلتين لهاتف الاتصالات المباشرة، الأولى على اتصال بإدارة مكافحة الاتجار وحماية الأحداث، فيما تتصل الثانية بمفوضية شرطة مقاطعة سيمم ريب مع خدمة على مر الساعة، لتلقي المعلومات المستعجلة مباشرة.
- نظمت خدمة رجال الشرطة الذين يزاولون عملهم في مجال تلقي الشكاوى من الناس.
- نظم عمل ضباط/عملاء للتحقيق والاستخبارات فيما يتعلق بجمع المعلومات.

- في غضون عامين (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، تلقت الشرطة شكاوى، في آن معا، على الإنترنت ومن الناس مباشرة، بلغ مجموعها ٨١٢ حالة، تم التحقيق بعناية في ٧٧٣ منها وتم التوصل إلى حلها. وأغاثت الشرطة ٣٨١ ١ ضحية إجمالا (٨٩٠ منها في الـ ١٨ من العمر فما فوق، و ٤٩١ دون الثامنة عشرة) واعتقلت ما مجموعه ٨٣٢ من المرتكبين للجرائم، وساقطتهم إلى المحاكم لمعاقبتهم وفقا للقوانين النافذة.

السؤال ١٣ أشارت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه إلى تقارير تبين النساء والفتيات اللاتي يتم الاتجار بهن يعاملن كمجرمات خالفن قوانين الهجرة ولسن كضحايا انتهكت حقوقهن (E/CN.4/2003/75/Add.1، الفقرة ٩٤٩). يرجى توضيح ما إذا كانت النساء المتاجر بهن، يتمتعن، في إطار قانون الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي، بتدابير حماية الشهود وما إذا كانت قد اتخذت خطوات لضمان ألا تقع النساء المتاجر بهن ضحايا من جديد بسبب نظام العدالة الجنائية.

الإجابة ١٣ ليس في النظام القانوني الجنائي الكمبودي، بما في ذلك قانون مكافحة الاتجار، أحكام تنص على معاقبة ضحايا الاتجار بالبشر. وقد يتضمن تقرير المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، التي أثارت هذه المسألة، بعض التصورات غير الأكيدة، ومن المحتمل أن يشير إلى الفيتناميات الأربع عشرة، اللواتي أغاثتهن الشرطة واتهمتهن محكمة بنام بن البلدية بعبور الحدود بصورة غير مشروعة بناءً على قانون الهجرة. وقبل أن نبت في أن هؤلاء الفيتناميات كنّ ضحايا الاتجار بالبشر أم مجرمات انتهكن قانون الهجرة الكمبودي، نودّ أن نبيّن بعض الوقائع كأساس لمزيد من النظر في هذه القضية.

أغاثت الشرطة هؤلاء النساء من الماخور بغرض إنقاذهنّ من الاستغلال الجنسي، مع العلم أن جميع الناس من مختلف مشارب الحياة والشرطة نفسها يعتبرونهنّ ضحايا الاستغلال الجنسي. ولكن من المؤسف أنهنّ اعترفن أمام السلطة والحكمة أنه لم يتم تهريبهنّ إلى كمبوديا من فييت نام وأنهنّ دخلن سرا كمبوديا مع والديهنّ وجدّاتهنّ وأقربائهنّ عبر ممر حدودي بدون أية وثائق رسمية. وعندما وصلن إلى بنام بن، ذهبن طوع إرادتهنّ إلى المواخير للعمل في مجال الجنس التجاري لكسب المال. والحال هذه، يمكن التساؤل عما إذا كانت هؤلاء النساء ضحايا الاتجار بالبشر. وفي كمبوديا، لا يعاقب القانون المرأة التي تمارس البغاء طوعا لا كرها. ويقتصر عقاب القانون على صاحب الماخور لا غير.

ولذلك، لم توجه إلى هؤلاء النساء تهمة البغاء غير أن القضية التي لا يسعهنّ تجنبها هي عبور الحدود الكمبودية سرا بدون أية وثائق رسمية، مما يخالف قانون الهجرة الكمبودي. ولذا يمكن التساؤل عما إذا كان ينبغي هؤلاء الفيتناميات مواجهة قانون الهجرة أم لا. وليس

في قانون كمبوديا الخاص بقمع الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي أي حكم ينص على تدابير حماية النساء من الضحايا كشاهدات، لأن النص على حماية الشهود في القضايا الجنائية يرد في قانون الإجراءات الجنائية والقانون الجنائي اللذين يعاقبان الأشخاص الذين يضايقون الشهود في القضايا المعروضة على المحاكم.

وقد أثبتت مسألة حماية ضحايا الاتجار بالبشر كتوجيهات إلى المسؤولين المختصين المعنيين، خاصة من رجال الشرطة، في دورات التدريب في مجال الاتجار بالبشر.

أما التدابير المتخذة لكفالة عدم جعل النساء المتاجر بمن ضحايا للمرة الثانية، من قبل نظام العدالة الجنائية فهي:

- لا تعامل القوانين ضحايا الاتجار بالبشر كمرتكبي جنایات. ولذا لا يتم احتجاز هؤلاء الأشخاص.

- تدريب الموظفين المعنيين في نظام العدالة الجنائية كضباط الشرطة والمدعين العامين والقضاة على تفهم الضحايا والتمييز الدقيق بين ضحايا الاتجار بالبشر وبين المهاجرين إلى البلد بصورة غير مشروعة وبين تهريب الأشخاص.

المادة ٧

السؤال ١٤ يشير التقرير إلى مجموعة من الإجراءات الرامية إلى زيادة إشراك النساء في الشؤون العامة والسياسية على جميع المستويات (الفقرة ٢٢٠). يرجى بيان التقدم المحرز في تنفيذ تلك الإجراءات، بما في ذلك أثرها على السياسات.

الإجابة ١٤ بالنظر إلى التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المضطلع بها إلى اليوم، تعمل حكومة كمبوديا الملكية بكد على تشجيع النساء على زيادة مشاركتهن في الحياة السياسية وفي الحياة العامة معا، بما في ذلك:

إن تنفيذ سياسة تعميم المسائل الجنسانية هي قيد الإجراء الآن في جميع الوزارات، كما أن الوزارات التنفيذية قامت كل منها برسم سياساتها الخاصة بهذا التعميم. وفي غضون ذلك، تحتاج بعض الوزارات إلى مساعدة تقنية. هذه الوزارات هي: وزارة الإعلام ووزارة الصحة ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك. وتلبية لتلك الاحتياجات، أوفدت وزارة شؤون المرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خبراء استشاريين كمبوديين في الشؤون الجنسانية، لمساعدتها على صياغة استراتيجياتها.

وضع مقررات تدريبية في مجال نوع الجنس والتنمية. استحدثنا نوعين من التدريب هما:

باء-١: التدريب في الوزارات والمؤسسات: اقترحت وزارة شؤون المرأة وطلبت إنشاء مراكز تنسيق فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية في الوزارات والمؤسسات التي توجد فيها بالفعل نقاط تنسيق، وتم تدريب هذه الجهات في مجال المسائل الجنسانية والتنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل وزارة شؤون المرأة مع مراكز التنسيق وتشرك في عملها بعض المنظمات غير الحكومية في مجال تعميم المسائل الجنسانية على الوزارات أو المؤسسات التي تعمل فيها مراكز التنسيق. وقد تلقت كل وزارة دورة أو دورتين تدريبيتين، دامت كل دورة منها ٣ أو ٤ أيام. أما فيما يتعلق بتعميم المسائل الجنسانية على أعضاء البرلمان، فقد أعدت وزارة شؤون المرأة دعوة لهؤلاء الأعيان لمناقشة المسائل الجنسانية.

باء-٢: تعميم القضايا الجنسانية ومسائل نوع الجنس والتنمية في المجتمعات المحلية والمناطق الريفية: قامت وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى، بالتعاون مع برنامج سيلا (برنامج التنمية المحلي)، بزيارات توعية لتعميم مسائل نوع الجنس والتنمية على مجالس البلديات في كل القطاعات/البلديات في جميع أنحاء مملكة كمبوديا.

وضمت وزارة شؤون المرأة ٣٠ في المائة من موظفات القطاع المدني من أصل مجموع الموظفين في هذا القطاع في إطار فترة الحكم الثانية للحكومة الملكية GAT-II (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

وأعدت وزارة شؤون المرأة أيضا برنامجا للتفاوض مع الأحزاب السياسية بغية حث كل حزب سياسي على إيراد أسماء المرشحات في صدارة قائمة الحزب الانتخابية. وبفضل هذا التفاوض والحث، نرى أن عدد المرشحات اللواتي تم انتخابهن قد ارتفع على نحو ما هو مبين في الجدول التالي للتأثير السياسي:

جدول يبين الزيادة التي طرأت على عدد النساء المشاركات في الحياة السياسية والقطاع العام.

نسبة النساء بصفتهم	الولاية الثانية ١٩٩٨-٢٠٠٣		الولاية الثالثة ٢٠٠٣-٢٠٠٨		الزيادة في العدد
	المجموع	عدد النساء	المجموع	عدد النساء	
الإطار السياسي					
من أعضاء مجلس الشيوخ	٦١	٨	٦١	١١	٣
من أعضاء الجمعية الوطنية	١٢٢	١٤	١٢٣	٢٢	٨
من أعضاء الحكومة	٢٠٤	١٠	٣١٦	٢٤	١٤
من وكلاء وزارة الخارجية			١٤٦	١٤	١٤
القطاع العام					
عميدة	٣		٣	٣	٣
نائبة حاكم (مدينة، مقاطعة)	١		١٨٠	٣	٢
مديرة عامة			٧٦	٢	٢
نائبة مديرة عامة			١٣٦	١٥	١٥
مديرة			٣١٤	٢٧	٢٧
نائبة رئيس منطقة			٩٤٤	١٤	١١
مستشارة في بلدية			١١ ٢٦١	٩٨٣	٩٨٣
كاتبة في بلدية			١ ٩١١	١٧٨	صفر

المادة ٩

السؤال ١٥ يورد التقرير أنه "يُمنح الجنسية الكمبودية لأي شخص يولد في مملكة كمبوديا، بمن في ذلك: الطفل الذي يكون والده أجنبيا أو تكون والدته أجنبية ويولد في مملكة كمبوديا أو يعيش فيها بصورة قانونية ويُعتبر كأنه وُلد في مملكة كمبوديا أي طفل ولد لوالد غير معروف أو والدة غير معروفة وعشر عليه شخص آخر في مملكة كمبوديا (الفقرة ٢٣٢). يرجى تحديد ما إذا كان هذا الحكم مطبقا فعليا، وخصوصا ما إذا كانت النساء الفيتناميات أو من الأقليات العرقية الأخرى ومجموعات الشعوب الأصلية يستطعن إثبات جنسيتهم وما إذا كن تُحترم حقوقهن، سواء قانونا أو واقعا.

الإجابة ١٥ بعد أن سنت الجمعية الوطنية لمملكة كمبوديا القانون المتعلق بالجنسية، الذي صدر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اهتمت حكومة مملكة كمبوديا بتنفيذه بشكل دؤوب وعملت على تعزيزه بحمة لضمان توفير الجنسية القانونية للمواطن الكمبودي.

وفيما يتعلق بالنساء الفقيرات ونساء الأقليات والفيتناميات فستتاح لهن ببساطة إمكانية الحصول على الجنسية الكمبودية إذا توفرت لهن الأهلية الكافية، ووفين بنود قانون الجنسية. وفي الوقت ذاته تراعى حقوقهن من الناحية القانونية ومن ناحية الممارسة على السواء.

المادة ١٠

السؤال ١٦ يذكر التقرير أن الأمية، التي تؤثر على النساء تأثيرا خطيرا، لم تضمن في الإستراتيجية التي وضعتها وزارة التعليم والشباب والرياضة. يرجى ذكر الخطوات التي يجري التخطيط لها أو تنفيذها حاليا لمعالجة ارتفاع معدلات الأمية في أوساط النساء، وخصوصا النساء من الشعوب الأصلية، والنساء من المناطق الريفية، والنساء من الأقليات العرقية.

الإجابة ١٦ مع أن وزارة التعليم والشباب والرياضة لم تدرج إستراتيجية محو الأمية في تقريرها السابق، فقد أعدت الحكومة من خلال وزارة التعليم والشباب والرياضة الحلول التالية منذ عام ٢٠٠٠:

ففيما يتعلق بارتفاع معدل الأمية هذا، نفذ برنامج معادل من خلال برامج تكميلية لتعليم القراءة والكتابة، وبرامج لتوليد الدخل من خلال إنشاء وتجهيز مراكز دراسة مجتمعية، ومدارس أو فصول خاصة للتدريب المهني؛ وبرامج لتحسين المهارات الحياتية وبرامج لتثقيف الأسرة بقصد تنمية الطفل. وهذا موجه للفئة المستهدفة وقوامها ٤٢٦ ١ من الطلاب التكميليين في جميع القرى موضع دراسة، من هن من بينهم ٣٧١ من الإناث؛ والفئة المستهدفة المكونة من ٦٩٥ ٤٨ من غير الملمين بالقراءة والكتابة وتبلغ أعمارهم بين ١٥-٤٥ سنة، ومن بينهم ٣٣٥ ٣٢ من الإناث؛ والفئة المستهدفة البالغ عددها ٨٥٨ ٤ من الأطفال المنقطعين عن الذهاب إلى المدارس، ومن بينهم ٦٨٧ ٢ من الإناث؛ والفئات المستهدفة الأخرى. ونتيجة لذلك تحرر من الأمية ٦١٩ ٧٦ شخصا من بينهم ٥٣ ٠٨٥ من الإناث (الرقم مقدم من وزارة التعليم والشباب والرياضة). وقد نفذت وزارة التعليم والشباب والرياضة برنامج لمحو أمية كلا الجنسين من خلال إنشاء مكتبات، ومراكز للقراءة، ومكتبات متنقلة في بعض المقاطعات مثل مقاطعات كومبونغ توم، سيم ريب، أودور مين تشي، راتاناكيرى، كومبونغ تشانغ، كومبونغ سيبو، تاكيو، كاندال، بري فينغ، كراي. وإلى

جانب الدعم المقدم من الحكومة، شارك كثير من المنظمات في هذه الأعمال المتعلقة بالتعليم لغرض محو الأمية.

ولعلاج ارتفاع معدل الأمية بين النساء، ولا سيما بين النساء اللاتي ينتمين إلى الشعوب الأصلية، ونساء المناطق الريفية، والنساء الأقليات العرقية، توجد لدى كل من وزارة التعليم والشباب والرياضة، والأمانة العامة للتعليم، خطة عمل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ وتتمثل فيما يلي:

- القيام ببحوث وإحصاءات بشأن الأميات بحسب المناطق (الحضرية، الريفية، النائية) في شتى أنحاء البلد.
- إنشاء المزيد من مراكز الدراسات المجتمعية، ومراكز القراءة، والمكتبات، والمكتبات المتنقلة في المناطق التي تواجه صعوبات، وفي المناطق النائية.
- رصد وتحسين المنهج الدراسي والكتب الدراسية المعنية بمحو الأمية وذلك من خلال تعميم المنظور الجنساني، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والحد من العنف المنزلي، والقضاء على المخدرات، ومنع الاتجار بالمرأة والطفل وفقا للثقافة والتقاليد الوطنية، والسياسات التي تضعها الحكومة على النحو المبين الإجابة الواردة أعلاه على السؤال ٩.
- وشمل برنامج محو الأمية أنشطة مهنية يسيرة ومهارات حياتية للنساء والطلاب غير الملمين بالقراءة والكتابة.

السؤال ١٧ يشير التقرير إلى أن وزارة التعليم والشباب والرياضة قامت بإصلاح المنهج الدراسي على مستويي الحضنة والثانوي وفقا للمعايير الدولية، (الصفحة ٥٠). يرجى تحديد ما إذا كان الإصلاح قد أسفر أيضا عن القضاء على المفاهيم النمطية لدوري المرأة والرجل في الكتب والمناهج الدراسية، وما إذا كانا هذا الإصلاح سينفذ أيضا بالنسبة للمستويين التعليميين الابتدائي والثالث.

الإجابة ١٧ فيما يتعلق بالسنة الدراسية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قامت وزارة التعليم والشباب والرياضة بتحسين المنهج الدراسي على مستوى الحضنة، وذلك بإدراج الثقافة البدنية والذهنية والاجتماعية وتعميم المنظور الجنساني لضمان إيجاد تعليم غير قائم على التمييز.

ويشمل منهج المستويين الابتدائي والثانوي أعمالا منزلية بحيث يتمثل دور الابن والبنت في تقديم المساعدة في الأعمال المنزلية من قبيل الطبخ، ورعاية الشقيقات/الأشقاء

الصغار، والحياسة، وتدبير أمور المنزل، والمشاركة في تنظيم الأسرة، والمهارات وتعليم المهارات الحياتية وما إلى ذلك.

ويشمل منهج التعليم العالي التدريب على مهارات متخصصة بدون أية تقسيم للمهارات المهنية بين الذكر والأنثى. وعندما يكون هناك ناد للدراسة أو جولة دراسية، يتم اختلاط الطلاب من كلا الجنسين.

ومن حيث هيكل المنهج الدراسي يراعى المنظور الجنسان وإدراج حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والثقافة الصحية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والعنف المنزلي، والاتجار بالجنس، والاتجار بعمالة الطفل والمرأة، وإساءة استعمال المخدرات، والقوانين، وفقاً لمواضيع وقطاعات الدراسة. ويراعى المنظور الجنساني أيضاً في كل موضوع من مواضيع الدراسة استناداً إلى المضامين المستفادة من المنظمات غير الحكومية.

السؤال ١٨ يرجى تقديم معلومات بشأن مستوى التعليم والوصول إليه من قبل البنات والشابات من الأقليات العرقية واللاتي ينتمين للمناطق الريفية أو للشعوب الأصلية، كما يرجى الإشارة إلى ما إذا كانت هذه الفئات من الفتيات تستهدف بصفة خاصة في خطة العمل الإستراتيجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ التي وضعتها وزارة التعليم والشباب والرياضة.

الإجابة ١٨ تحصل البنات والشابات من الأقليات العرقية أو الأسر الفقيرة على التعليم على جميع المستويات. وتعتبر الإناث من تلك الفئة هدفاً خاصاً في خطة العمل الإستراتيجية للفترة من ٢٠٠٢-٢٠٠٦ التي وضعتها وزارة التعليم والشباب والرياضة على النحو التالي:

- تنفيذ اللامركزية حسب الجدول المقرر.
- إعطاء الأولوية للتعين كمدرسات من مورد الطالبات الحالي في المن المناطق العرقية، والمناطق الفقيرة والمناطق الريفية بما يكفل مواصلة التعليم.
- تحويل المدارس إلى مدارس تحب الأطفال.
- تجهيز فصول تكميلية، وتقديم وجبات خفيفة في المدارس في المناطق الفقيرة.

وقد أنشأت وزارة التعليم والشباب والرياضة مدارس أو فصول دراسية جديدة في المناطق التي لا توجد بها جميع مستويات المدارس، كما شيدت أيضاً مهاجع للمدرسين القائمين بالعمل في المناطق النائية وفي المناطق التي تواجه صعوبات.

السؤال ١٩ يرجى تقديم معلومات عن الإستراتيجيات المزمع القيام بها لمعالجة أسباب تسرب البنات من المدارس. ويرجى بصفة خاصة تقديم معلومات مفصلة عن الإطار الزمني والموارد اللازمين لتنفيذ الإستراتيجية المقبلة للقضاء على التمييز ضد المرأة والفتاة في مجال التعليم والوارد في الصفحات ٥٤-٥٦، كما يرجى تحديد ما إذا كانت هناك برامج محددة موجودة للنساء من الشعوب الأصلية، والنساء من المناطق الريفية والنساء من الأقليات العرقية.

الإجابة ١٩ لحل المشكلات التي تسبب تسرب البنات، قدمت وزارة التعليم والشباب والرياضة بمشاركة من المنظمات الدولية منحة دراسية وتغذية للطالبات الفقيرات كما وفرت كتب المدرسين على جميع المستويات في التعليم الأساسي. وتعتبر مجالس الكوميونات، وخاصة رؤساء القرى عاملاً حافزاً مهماً جداً لتشجيع الآباء على إرسال أطفالهم لمواصلة واستكمال دراستهم. وتواصل وزارة التعليم والشباب والرياضة إلغاء المصروفات غير الرسمية الواقعة على عاتق آباء الطلاب أو الأوصياء عليهم، وذلك بزيادة الميزانية المخصصة للعملية المدرسية. ويعتبر إنشاء مجموعة طلاب القرى والكشف عن مرتكبي الاتجار بالجنس، والاتجار بعمالة الأطفال، ومرتكبي الاغتصاب الجنسي، من المهام التي تضطلع بها مجالس الكميونات لضمان أمن الطالبات عند الذهاب إلى المدارس والعودة منها في المناطق المستهدفة (النائية، والريفية، والعرقية). وما برح يجري تشجيع الطالبات الضعيفات بتوفير فصول تكميلية لهن تتسم بمواعيد دراسية مرنة. وقد شجعت وزارة التعليم والشباب والرياضة بعض المهاجع في المناطق النائية للطالبات اللاتي يعشن تحت وطأة الفقر (موجب المادة ٤). وقد أزمعت مجالس الكميونات بالتعاون مع المقاطعات/الإدارات الزراعية البلدية، والمنظمات غير الحكومية تنظيم دورات تدريبية سهلة على المهارات المهنية من قبيل زراعة الخضروات، وتربية الحيوانات، وتربية الأسماك من أجل توليد الدخل لهن وتوفير ائتمانات صغيرة للسكان.

السؤال ٢٠ يرجى الإشارة إلى ما إذا كان يجري توفير المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة والثقافة الجنسية في المدارس للبنات والبنين كجزء من الدورات التدريبية في مجال الرعاية الصحية (الصفحة ٥٣)، وإذا لم يكن الأمر كذلك يرجى تحديد الطريقة التي تقدم بها تلك المعلومات إلى الشباب.

الإجابة ٢٠ رغبة في نشر التنظيم الأسرة بين البنات والبنين في المدارس، لا ينفك المدرسون يقومون بتعليم الطريقة التي يمكن بها إعداد وتنفيذ خطة صغيرة وسهلة تستند إلى الاحتياج من الموارد، وتحديد الإمكانية، ومن خلال قرار الأسرة والممارسين. وتتمثل الخطوة الأولى في توجيه سؤال إلى الطالبات والطلاب للوصول إلى الحالة المحددة، وتحليل أسباب كل

احتياج من الاحتياجات ووضع أولويات لها. وتتمثل الخطوة الثانية في وضع خطة تحدد فيها الأهداف بوضوح، وحجم العمل، والإجراءات، والتاريخ، ومدة التنفيذ وطرقه، والوسائل والعملية، والأشخاص المسؤولين، والمشاركين في الرصد، والتقييم، وجمع مواد الخبرة، وإعداد التقارير ونشرها. وتتمثل الخطوة الثالثة في تنفيذ الخطة الموضوعية.

وتناقش عملية العمل الوارد أعلاه في ما بين مدرء المدارس، وبين المدرسين والمجتمع المحلي؛ وفي ما بين المدرسين والطلاب؛ وفي ما بين الطلاب، والآباء، وأفراد الأسرة، وذلك من خلال إفادة المدرسين وزملاء الدراسة جميع كل يوم خميس.

وفيما يتعلق بثقافة الجنس، فقد قامت بإعدادها وزارة التعليم والشباب والرياضة إلى جانب برامج تعليمية تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والصحة الجنسية، والمخدرات، والمهارات الحياتية وذلك بتنظيم حلقات عمل تدريبية لمدة يوم واحد على مستوى المقاطعات تستهدف حكام المقاطعات والمناطق، وجميع الإدارات في المقاطعات، والموظفين المهرة، والرهبان. وقامت بتنظيم حلقة عمل تدريبية مدتها خمسة أيام لمسؤولي التنسيق في المناطق، وللمدرسي الصفين الخامس والسادس في التعليم الابتدائي، وحلقة عمل تدريبية مدتها خمسة أيام لمدرسي الصفين التاسع والثاني عشر، في التعليم الثانوي، والشباب المنقطعين عن الدراسة في المدارس (ثلاثة أيام للتدريب ويومان للنشر وذلك لكي يقوموا بنشر المعلومات. وفي عام ٢٠٠٦، ستقوم وزارة التعليم والشباب والرياضة بالتعاون مع شركائها برصد وتقييم نتائج تنفيذ البرامج الخمسة المذكورة أعلاه.

المادة ١١

السؤال ٢١ يسلم التقرير بأن تنفيذ قانون العمل لا يزال ضعيفا وأن الحكومة الملكية ستبذل الجهود لإنفاذه (الفقرتان ٣١٤-٣١٥). يرجى تحديد التدابير التي يجري التخطيط لها لضمان إنفاذ ورصد القوانين ذات الصلة، وخصوصا المادة ١٧٢ من قانون العمل، المتعلق بالمضايقة الجنسية والمادة ٤٦-٢ من الدستور، المتعلقة بالحقوق في إجازة الأمومة.

الجواب ٢١ يجري بصورة مستمرة تعزيز إنفاذ القانون العمل والأحكام التي صدرت عام ١٩٩٧، لضمان زيادة فعالية التنفيذ. ولإنفاذ هذا القانون اتخذت الحكومة كثيرا من التدابير لتنفيذه كما ترصد تنفيذ قانون العمل، وخاصة بموجب المادة ١٧٢، وبما يتفق مع المادة ٤٦-٢ من دستور مملكة كمبوديا.

وتنص المادة ٤٦-٢ من الدستور على أنه ”لا يجوز أن تفقد المرأة عملها بسبب الحمل. ويكون للمرأة الحق في التمتع بإجازة أمومه بأجر كامل، ودون أن تفقد أقدميتها أو استحقاقاتها الاجتماعية الأخرى“. وينص أيضا على توفير الحماية ذاتها في قانون العمل، فتنص الفقرة ٣ من المادة ١٨٢ على أنه: ”يحظر على رب العمل إنهاء خدمة المرأة من عملها أثناء إجازة الأمومة أو في موعد تقع نهاية الإخطار به أثناء إجازة الأمومة“.

وتنص المادة ١٧٢ من قانون العمل(البند ٨ من الفصل ٦ بشأن عمالة الطفل والمرأة) على ما يلي: ”يجب على جميع أرباب العمل ومدراء المؤسسات التي يعمل فيها عمال أطفال أو صبيان تحت التدريب تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، أو نساء، ملاحظة توحيهم للسلوك الطيب، والحفاظة على كرامتهم أمام الجمهور. وتحظر كافة أشكال الانتهاكات الجنسية (التحرش) تماما“.

التدابير المتخذة لضمان إنفاذ القانون:

منذ صدور التقارير السابقة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، وحتى الآن، وضعت وزارة العمل خطة لبعض التدابير، كما قامت بتنفيذها على النحو التالي:

- الإعلان رقم ٥٢ SLTY المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٠ الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب. بشأن فصل تجهيزات المراحيض لكل من الذكور والإناث،
- المنشور رقم ٠١٢ SLTY الصادر عن الوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن ممارسة تدابير النظافة شخصية، والأمن الوظيفي لمؤسسات إنتاج أحجار البناء، وهي النقطة الخاصة (النقطة رقم ٩) من هذا المنشور التي تنص على تدابير توفير الحماية في حالة استخدام موظفين تتراوح أعمارهم بين ١٥-١٨ سنة.
- الإعلان الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب رقم ١٤٤ و SLTY المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن الأحكام التي تحظر استخدام الأطفال للعمل في النوبات الليلية.
- الإعلان رقم ١٤٥ SLTY الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بشأن التدريب المهني للأطفال الذين يعملون سرا.

- الإعلان رقم ١١ SLTY الصادر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب، المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣، بشأن الأهداف التمكينية لرصد العمر الحقيقي للمتقدمين.
- إسداء المشورة إلى المؤسسات المستقلة من أجل تنفيذ المادة ١٨٢ حتى النقطة جيم من المادة ١٨٨ بشأن عمالة المرأة على النحو الوارد في الفصل ٦ من قانون العمل، وذلك بأن يطلب إلى كل مؤسسة أن تحدد في نظامها الداخلي وظائف محددة في كل أماكن العمل وأن تضمن عدم تأثر صحة المرأة وسلامتها وكرامتها قبل الولادة وبعدها.

رصد إنفاذ القانون: من أجل رصد إنفاذ القوانين والأحكام السارية تقوم وزارة العمل بما يلي:

- إيفاد فريق للتفتيش على العمل لرصد إنفاذ القوانين والأحكام السارية في المؤسسات من أجل تحسين أي عمليات تنفيذ سيئة وتتطلب تغييرا عاجلا لجميع التصرفات السيئة التي تؤثر في المرأة والطفل من العاملين.
- عندما تحاط الوزارة علما بأية تصرفات سيئة أو انتهاكات لمواد القانون تقوم بإيفاد موظفين مهرة لرصد الحالة واتخاذ التدابير وفقا للإجراءات والأحكام الواردة في القوانين والأنظمة،
- قامت الحكومة، ورابطة أرباب العمل الكمبوديين، والنقابات الاتحادية في كمبوديا بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة العمل الدولية بتجهيز ثلاثة مشاريع هي (١) مشروع مراقبة ظروف العمل في كمبوديا (٢) مشروع لحل النزاعات العمالية في كمبوديا (٣) مشروع لإنشاء مجلس للتحكيم. ومن خلال تنفيذ هذه المشاريع، تعتقد الوزارة أن المجتمع الدولي يقر بأن ظروف العمل في كمبوديا أفضل بدون أي استخدام لعمالة الأطفال أو العمل بواسطة السخرة. بما يتفق مع المعايير الوطنية والدولية؛ ولذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت حصة مكافئها لصادرات المنتجات. وتتناقص التراجعات التي تحدث كل سنة رغم من زيادة عدد المؤسسات. وقد لاحظت الوزارة انخفاض الاتجاه إلى دفع قضايا المنازعات إلى مجلس التحكيم، وإلى المحكمة مما يعني أن معدل القضايا التي يفصل فيها عن طريق الحلول الوسط والتصالح يزداد. ولا تزال الوزارة تواصل تنفيذ هذا التدبير وإذا كانت هناك أوجه قصور، تقوم الوزارة بإجراء تحسين تبعاً لذلك. وعندما يتم إنشاء مجلس

التوظيف رسمياً حسب التكاليف الثالث، فسيستطيع المساعدة على تيسير توصيل الطرفين وهما رب العمل والموظف إلى تفاهم مشترك.

السؤال ٢٢ في حين تتمتع المرأة بمستوى مرتفع جداً من المشاركة في سوق العمل، يشير التقرير إلى أن الأغلبية العظمى من النساء تعمل في القطاع غير الرسمي، وفي وظائف لا تتطلب مهارات ووظائف منخفضة الأجر، وتعرض للكثير من أشكال الاستغلال في مكان العمل (الصفحة ٥٨). يرجى تقديم بيانات فيما يتعلق بالقطاع الرسمي، بشأن تقسيم العمل أفقياً (بحسب القطاعات) ورأسياً (بحسب الرتبة) وكذلك الأجور مفصلة بحسب نوع الجنس.

الإجابة ٢٢-١ النساء في قوة العمل:

وفقاً للدراسة الاجتماعية والاقتصادية الاستطلاعية التي أجرتها كمبوديا الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (بيانات تغطي ١٢ شهراً) هناك ٢٨٢.٠٥٣ امرأة كمبودية نشطة في قوة العمل أي (٧٠,٧ في المائة) مقارنة بالرجال (٧٨,٩ في المائة) من مجموع عدد الرجال في قوة العمل. وتعتبر قوة العمل في المنطقة ريفية أعلى العادة منها في المنطقة الحضرية وفي بنوم بنه (المدينة): حيث تبلغ مشاركة النساء ٧٣ في المائة وتبلغ مشاركة الرجال ٨١,٤ في المائة كما يبلغ معدل الوظائف للمرأة ٩٩,٥ في المائة، ومعدلها للرجل ٩٩,٤ في المائة. ويبلغ معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في كمبوديا في السنتين ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ٤٩,٤ في المائة من مجموع قوة العمل.

وفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، تساهم المرأة الكمبودية بنسبة ٥٣,٠ في المائة من إجمالي قوة العمل من البالغين (من سن الخامسة عشرة وما فوقها) في كمبوديا (وفقاً للدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لعام ١٩٩٧) التي تشكل أعلى معدل مقارنة بالبلدان الأخرى في جنوب شرقي آسيا مثل فييت نام (٤٩ في المائة) وإندونيسيا (٤٠ في المائة) وماليزيا (٣٧ في المائة) الخ. (المصادر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٨ والدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا، ١٩٩٧).

٢ - تقسيم المهن بين الرجال والنساء:

كمبوديا بلد زراعي. ورغم أن السكان يهاجرون إلى المناطق الحضرية للعمل في مصانع الملابس، فإن قطاعات الزراعة والحراثة وصيد الأسماك لا تزال تستوعب غالبية قوة العمل، وهي تشمل ٥٥,٥ في المائة في القطاع الزراعي والحراثة و ٤,٨ في المائة في مصائد الأسماك. وثمة انخفاض بنسبة ١٩,٠ في المائة، من ٧٤,٦ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٥٥,٥

في المائة في عام ٢٠٠٤. وشهدت الزراعة والحراثة ومصائد الأسماك التي توفر معا ٦١,٧ في المائة من فرص العمل (٦٠,٣ في المائة من النساء و ٦٣,٠ في المائة من الرجال) انخفاضاً نسبته ١٢,٠ في المائة خلال الفترة بين الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٩. وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في هذا القطاع، وفقاً لسعر مستقر في الحساب الوطني، بنسبة ١٢,٣ في المائة، من ٤٢,٨ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى ٣٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤.

وتبلغ حصة تجارة الجملة والتجزئة نسبة ١٣,٩ في المائة من إجمالي العمالة (١٨,٨ في المائة من النساء و ٩,٠ في المائة من الرجال). إن هذا المقدار قد تضاعف مقارنة بالاستقصاءات السابقة. كما توسّع هذا القطاع بصورة خاصة، وازداد إلى ٣٥,٧ في المائة في بنوم بنه (٤٨,٠ في المائة من النساء و ٢٤,٤ في المائة من الرجال).

حصة العمالة وفقاً للسن (فوق سن العاشرة) ونوع الجنس في عام ١٩٩٧ في كمبوديا				
الحرفة الرئيسية	١٩٩٧		٢٠٠٤	
	نساء	رجال	نساء	رجال
١ - صانعو السياسات، كبار المسؤولين، مدراء	٠,٢١	٢,٩٠	٠,٣	١,٥
٢ - مهن فنية	١,٢٣	٢,٨٥	١,٩	٣,٨
٣ - مهن تتطلب خريجي المدارس التقنية الثانوية	١,٠٢	٣,٧٤	٠,٣	٠,٦
٤ - كتابة أو سكرتيرات	غير متاح	غير متاح	٠,٢	٠,١
٥ - باعة في الحوانيت والأسواق	١٠,١٥	٤,٦١	١٦,٧	٨,٠
٦ - مزارعون وصيادو أسماك	٨٠,٣٤	٧٣,٤٣	٦٠,٣	٦٣,٠
٧ - العاملون في الأشغال اليدوية والأعمال ذات الصلة	٣,٢٠	٤,٤٣	٦,٢	٥,٠
٨ - تشغيل مصانع/وهندسة ميكانيكية	٠,٣٢	٢,٧٩	٥,٥	٥,٧
٩ - مهنة رئيسية	٣,٤٢	٥,٠٨	٦,٣	٩,٣
١٠ - عسكريون	غير متاح	غير متاح	٠,١	١,٣
١١ - مهن أخرى (غير رسمية)	٠,١٢	٠,١٦	٢,٢	١,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لعامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٤.

إن ٦٠,٣ في المائة من النساء و ٦٣,٠ في المائة من الرجال، بين أكثر السكان فعالية من الناحية الاقتصادية في كمبوديا، هم المزارعون وصيادو الأسماك (راجع الجدول أعلاه). ويعمل النساء عادة في قطاع الخدمات بينما يعمل الرجال عادة كأصحاب حوانيت أو باعة

(أكثر من ١٦,٧ في المائة من النساء يعملن كموظفات خدمات مقابل ٨ في المائة فقط من الرجال في هذا القطاع).

ولا تبين البيانات المتعلقة بمشاركة المرأة في قوة العمل الصورة الكاملة للعبء الذي تتحمله المرأة، (بماثل وضع المرأة في غيرها من البلدان الآسيوية)، فالمرأة التي تعمل خارج المنزل في كمبوديا تكون مسؤولة أيضا عن الأعمال المنزلية وتساعد بناتها في بعض الأحيان، غير أن هذا العمل لا يلقى الاعتراف الواجب.

٢ - الأجر حسب نوع الجنس:

نظرا لأن الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لعام ١٩٩٧ قد ركزت على المهن، فقد بينت الأجر الشهري ومستوى التعليم، وسن فرادى العمال، والأجر الذي تتقاضاه عن نفس العمل كل من الرجل والمرأة عندما يتساويان في التعليم والعمر.

تشير هذه الدراسة الاستقصائية، في جميع المهن الرئيسية الست حيث تتوفر بيانات عن الأجور، إلى أن أجور الرجال أعلى من أجور النساء بصورة كبيرة. ويبدأ الفارق من ١٦ في المائة (العاملون في الأشغال اليدوية والأعمال ذات الصلة) إلى ٨٤ في المائة (تشغيل مصانع وهندسة ميكانيكية). وفي المتوسط، يكسب الرجال عادة ٥٠ في المائة أكثر مما تكسب النساء من نفس العمل (تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨، وزارة التخطيط). إن البيانات الأساسية للدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لعامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤ غير متوفرة حتى الآن؛ غير أن اتجاه التمييز بين الجنسين أو الفجوات الخاصة بالدخل بين الرجال والنساء ستميل إلى الانخفاض.

السؤال ٢٣ يُرجى تحديد الجهود المبذولة لتوفير فرص للنساء للحصول على التدريب، وظروف عمل أفضل، وحماية اجتماعية.

الإجابة ٢٣ نود الإبلاغ بأن العاملين في مؤسسات صناعة الألبسة في كمبوديا بشكل عام هم من النساء، لأن النساء يشكلن ٩٠ في المائة من إجمالي العاملين في هذه الصناعة. ومن أجل ضمان توفير فرص للنساء للحصول على التدريب وعلى ظروف عمل أفضل وحماية اجتماعية، تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب ببذل الجهود التالية:

توفير فرص للنساء للحصول على التدريب:

- أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب إعلاناً برقم SLTY 004 المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، بشأن المتدربات المبتدئات العاملات بعقود قصيرة الأجل (شهرين) قبل البدء بالعمل وتحديد معدل استقبال كل مؤسسة للمبتدئات من أجل التدريب (المعدل : من ٨ إلى ١٠ في المائة من العاملين).

إشارة إلى الفقرة ٣ من قانون العمل (المواد ٥١-٦٤)

- توجیه وزارة العمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب رقم SWTY 003 المؤرخ ٣ آذار/مارس ٢٠٠١ بشأن تنفيذ إجراءات الإعلان رقم SWTY 004 المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن تدريب المبتدئات.
- أوفدت وزارة العمل والتدريب المهني مسؤولين متخصصين، بغية تولي مسؤولية قطاع العمل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب، لرصد تنفيذ هذا الإعلان، كما أصدرت شهادات تدريب. وتقوم الوزارة بالزام المؤسسات التي لا تلتزم بالإعلان أو التي تتلكأ في تنفيذه، وتجبرها على التنفيذ التام.
- قامت وزارة العمل والتدريب المهني ببناء مراكز تدريب مهني في بنوم بنه وفي المقاطعات/ المدن على السواء للسكان الشباب، وبصورة خاصة للنساء والفقراء.
- حاولت وزارة العمل والتدريب المهني إقامة مراكز تدريب وأصدرت الإعلانات المشار إليها أعلاه، التي تستهدف السكان الشباب عديمي الخبرة، وبصورة خاصة الشابات، للحصول على التدريب لتأهيلهم للعمل بحيث يتمكنون من الحصول على أعمال مناسبة.

تمكين النساء من الحصول على ظروف عمل أفضل:

فيما يتعلق بالرد على السؤال ٢١ أعلاه.

تمكين النساء من الحصول على الحماية الاجتماعية:

- تتولى وزارة العمل والتدريب المهني، بالتعاون مع وزارة الصحة ووزارة شؤون المرأة، المسؤولية عن تعليم العاملات في مؤسسات صناعة الألبسة للحصول على المعرفة

الخاصة بالرعاية الصحية، وبصورة خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

- أوفدت وزارة العمل والتدريب المهني متخصصين صحيين إلى المؤسسات للتحقق من توفر مياه شرب نظيفة وإجبار كل مؤسسة على توفير مياه شرب نظيفة وحمامات، وبصورة خاصة تثقيفها بشأن الأمراض النسائية.
- أصدرت وزارة العمل والتدريب المهني ووزارة الصحة إعلاناً مشتركاً تحت رقم 330 SWTY بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بشأن إعداد مستويات في المؤسسات، ويلزم كل مؤسسة بإنشاء عيادة دائمة صغيرة أو كبيرة أو غرفة إسعافات أولية أو توفير علبة إسعاف بحسب عدد العاملين في هذه المؤسسات.
- تتعاون وزارة العمل والتدريب المهني مع منظمة العمل الدولية في إجراء البحوث والتخطيط لمشروع مدته خمسة أعوام (٢٠٠٦-٢٠١٠) بشأن النظافة والصحة في مكان العمل يهدف إلى وقاية العاملين وكفالة حمايتهم وسلامتهم في مكان العمل.
- أوفدت وزارة العمل والتدريب المهني مسؤولين متخصصين لرصد التنفيذ المتعلق بوقاية العاملين وكفالة حمايتهم وسلامتهم في مكان العمل من جانب المؤسسات. ويجري تقديم شرح مناسب للعاملين لإدراك هذه الأمور. كما يقوم الاختصاصيون بفحص المواد والمعدات المستخدمة من جانب العاملين لكفالة سلامة العاملين وتأمين مواد الحماية لهم.

السؤال ٢٤ يرجى تقديم معلومات عن الأنشطة الاقتصادية المتاحة للريفيات ومستويات دخولهن مقارنة بدخول الرجال.

الإجابة ٢٤ يمكننا أن نتناول موضوع الدخل الشهري للرجال والنساء المتساوين في المهنة والتعليم والسن، لأن الدراسة الاستقصائية الاجتماعية والاقتصادية حصلت على معلومات بشأن المهنة والدخل الشهري، والتعليم والسن للأفراد.

تشير هذه البيانات إلى أن دخل الرجل أكبر بكثير من دخل المرأة في كمبوديا في أية مهنة من المهن الست التي تتوفر بيانات كافية عن الدخل فيها. ويتراوح هذا الفارق من حد أدنى يبلغ ١٦ في المائة للعاملين في الأشغال اليدوية والأعمال ذات الصلة، إلى حد أقصى يبلغ ٨٤ في المائة لعمال المصانع والعاملين في تجميع المحركات. ويزيد دخل الرجل نحو ٥٠ في المائة في المتوسط عن دخل المرأة في العمل ذاته (وفقاً لتقرير التنمية البشرية لوزارة التخطيط، ١٩٩٨). أما بيانات التقرير الأساسي للدراسة الاستقصائية الاقتصادية للفترة

٢٠٠٣/٢٠٠٤ فهي غير متوفرة حتى الآن، لكن اتجاهات التفضيل أو التحيز ضد المرأة آخذة بالانخفاض. مع ذلك فإن للمرأة في الخدمة المدنية والقوات المسلحة نفس راتب ودخل الرجل عند تساوي الوظيفة والرتبة.

السؤال ٢٥ تنص المادة ١٠٦ من قانون العمل لسنة ١٩٩٧ على المساواة في الأجر لقاء العمل الذي تتساوى فيه الظروف والمهارة المهنية والنواتج. يرجى توضيح كيفية تفسير هذا النص وما إذا كان يستخدم بأية طريقة كانت للتمييز ضد المرأة. ويرجى بيان ما إذا كان التمييز في توفير المزايا أيضاً محظور بموجب قانون العمل.

الإجابة ٢٥ أولت وزارة العمل والتدريب المهني في هذه الحالة كثيراً من الاهتمام واتخذت إجراءات لكفالة الإنفاذ، وما برحت ترصد التنفيذ على النحو التالي:

- وفقاً للمواد ٩٦-١٠١ من الفرع ٥ من الباب الخامس من قانون العمل، يمكن للعاملين وأرباب العمل الاتفاق على إبرام اتفاقية مشتركة تمنح مكاسب تزيد عما يقضي به هذا القانون. ووفقاً لأحكام هذا القانون، اتفق العاملون وأرباب العمل في قطاعي الألبسة والسياحة في كمبوديا حتى الآن على صياغة اتفاقيات مشتركة لاحقة بغية تحديد حقوق ومكاسب للعاملين تزيد عما ورد في هذا القانون مثل تحديد حد أدنى للأجور، وتقسيم رسوم الخدمات، والعطل العامة وغيرها.
- وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب إعلانين للعاملين في مؤسسات صناعة الألبسة: (١) الإعلان رقم 06 SKY المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن الحد الأدنى لأجر المتدربين المبتدئين. (٢) الإعلان رقم 017 SLTY المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن الحد الأدنى لأجر العاملين في فترة الاختبار وللعاملين بحقوق كاملة، والأجر المتعلق بالأقدمية وحوافز العمل النظامي.
- وأصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتدريب المهني وإعادة تأهيل الشباب الإعلان رقم 004 SLTY بتاريخ ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ بشأن تدريب المبتدئين، من أجل كفالة أن يتلقى المبتدؤون، ذكوراً وإناث، أجراً متساوياً خلال التدريب ذاته، بغية التنفيذ العام في جميع المؤسسات للفقرة ١ من الباب ٢ من المادة ١٢ من قانون العمل المعني بمكافحة التمييز.
- وفقاً للمادة ١٠٤ من قانون العمل، يكفل الأجر الأدنى من قبل جميع المؤسسات الخاضعة لقانون العمل المطبق في مملكة كمبوديا.

وعلى ذلك، هناك اتفاق بين العاملين وأرباب العمل بشأن عقد العمل الخطّي والشفوي دون أي تمييز. ويتمشى "الأجر المتساوي" المدفوع لقاء "العمل في ظروف ومهارات مهنية ونواتج متساوية" مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية.

السؤال ٢٦ في ضوء انضمام كمبوديا لعضوية منظمة التجارة العالمية، وإنهاء ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف، يرجى بيان ما إذا كان قد تم تقييم أثر ذلك على أسباب كسب العيش للمرأة من أجل إعادة تعديل السياسات الاقتصادية الكلية تبعاً لذلك.

الإجابة ٢٦ قبل وبعد انضمام كمبوديا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وإنهاء العمل بنظام الحصص للملابس اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وفقاً لترتيب منظمة التجارة العالمية بشأن المنسوجات المتعددة الألياف والملابس، لا يزال قطاع الملابس في كمبوديا يصدر كالمعتاد ولا يوجد أي أثر على صناعة الملابس، وبصورة خاصة على أسباب كسب العيش للمرأة الكمبودية. ووفقاً للإحصاءات المتصلة بتصدير الملابس إلى الولايات المتحدة الأمريكية لفترة عشرة أشهر من عام ٢٠٠٥، ازداد التصدير بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك ازداد عدد مصانع الملابس في عام ٢٠٠٥ من ٢٠٠ مصنع إلى ٢٤٨ مصنعا.

وهكذا، بعد انضمام كمبوديا إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، صار بإمكان منتجات التصدير، وبصورة خاصة صناعة النسيج والملابس الكمبودية، أن تنافس في السوق الحالية. كما أن تحسين ظروف العمل التي تجعل العملاء يشعرون بالثقة بسمعة كمبوديا هي العامل الذي يجعل هذه المنتجات قادرة على المنافسة في السوق وعلى المحافظة على سوق عمل مناسب لهذا القطاع. إن هذا الأمر هام جداً لأسباب كسب العيش للمرأة. لهذا السبب اتخذت حكومة مملكة كمبوديا إجراءات ثابتة كما أشير إليها أعلاه في الإجابة عن الأسئلة ٢١ و ٢٥ وهذا يساهم في تحسين ظروف العمل في قطاع النسيج والملابس.

المادة ١٢

السؤال ٢٧ ترد في الصفحتين ٦٢-٦٣ قائمة تضم عدداً من البرامج الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية، والتغذية، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة العقلية لضحايا العنف العائلي. بيد أن التقرير يسلم أيضاً بأن الفهم العام لهذه المسائل الصحية وغيرها محدود (صفحة ٥٣، الفقرة ٢٧٥)، وأن خدمات الرعاية الصحية للمرأة محدودة (صفحة ٦٧، الفقرة ٣٥٠) وأن ١٠ في المائة فقط من المواليد يولدون في مرافق صحية (صفحة ٦٤، الفقرة ٣٣١)، وأن نسبة الوفيات النفاسية مرتفعة. يرجى تحديد التدابير

المطبقة حالياً لزيادة توعية النساء بخدمات الرعاية الصحية العامة وخدمات التوليد وإمكانية حصولهن عليها.

الإجابة ٢٧ بغية زيادة توعية النساء وزيادة فرصهن في الحصول على الرعاية الصحية العامة وخدمات التوليد، اتخذت الحكومة عدداً من التدابير المنفذة من جانب وزارة الصحة عن طريق خدمات الصحة العامة والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام:

أ - تدابير متخذة عن طريق خدمات الصحة العامة:

١ - توفير التعليم الصحي بشأن الصحة الإنجابية والتغذية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة العقلية لجميع السكان من خلال المراكز الصحية على أساس أسبوعي ووفقاً لخطة المركز الصحي وجدوله الزمني.

٢ - توفير جميع المعلومات الأساسية المتصلة بالصحة الإنجابية وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة العقلية للنساء الحوامل والأزواج عن طريق دورة تعليمية للأُم لدى حضورها للكشف الطبي قبل الولادة (يرافقها زوجها) في مستشفيات الإحالة. كما أننا، نشجع الرجال والأزواج على المشاركة في المناقشة خلال الدورات التعليمية للأُم وخلال توفير الخدمات الأخرى.

٣ - توفير المشورة (وجها لوجه) للمرأة الحامل خلال عملية الكشف التي تجري قبل الولادة، والمتعلق بعلامات الخطر قبل الولادة وبعدها، وبشأن الإرضاع الطبيعي، والأغذية التكميلية، والتغذية والنظافة، والوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل وبصورة خاصة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنظيم الأسرة ورعاية الأطفال حديثي الولادة.

٤ - تخصيص عيادات زيارات للنساء اللاتي يعانين من اضطراب عقلي ومن حالات الاكتئاب النفاسي.

٥ - اضطلاع القابلات وغيرهن من موظفي المراكز الصحية بأنشطة مجتمعية (بما في ذلك على صعيد القرى) تتمثل في توفير ٧ أنواع من اللقاحات ضد (داء السل، وشلل الأطفال، وطريقة الرش قبل التلقيح، والخناق، والسعال الديكي، والكزاز، والتهاب الكبد B)، وتوزيع مواد تحتوي على فيتامين ألف والحديد/حمض الفوليك، وإجراء فحوص ما قبل الولادة، والتوليد في البيت، وإجراء فحوص ما بعد الولادة، والتثقيف الصحي.

- ٦ - وينظم موظفو الصحة دورات تدريبية بشأن الرعاية الصحية العامة بهدف توعية الجمهور (النساء، والرجال، والأسر المعيشية، ورؤساء القرى، والمتطوعون القرويون، والمعلمون، والطلاب، والهيئات الدينية، والرهبان، والراهبات، وشيوخ المجالس المحلية، وما إلى ذلك) بالأمراض المنقولة وأعراضها (مثل السل، والملاريا، والحمى، والإسهال، والتيفوئيد والالتهاب الكبدي، والإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إلى غير ذلك) وكذلك بمصادر تلك الأمراض، وكيفية انتقالها، ونواقلها، والأعراض الخطيرة التي ترافق الإصابة بها، والنظافة الصحية، وإجراءات الوقاية من العدوى، وأماكن الحصول على خدمات الفحص والعلاج.
- ٧ - إتاحة التثقيف العام للجمهور (النساء، والرجال، والأسر، ورؤساء القرى، والمتطوعون القرويون، والهيئات الدينية، والرهبان، والراهبات، وشيوخ المجالس المحلية، إلخ) بشأن الأمراض غير المنقولة مثل السرطان بأنواعه، وارتفاع ضغط الدم، والسكري، والأمراض العقلية، وغيرها، وتقديم إرشادات عن أماكن الحصول على الخدمات الصحية وإجراء الفحوص وتلقي العلاج المناسب. واتبع بشكل خاص، أسلوب متدرج في تقديم خدمات التشخيص والمشورة والعلاج المتعلقة بسرطان الثدي وأعضاء الجهاز التناسلي، وفي توسيع نطاقها.
- ٨ - توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية في جميع المجالات الإستراتيجية المخطط لها والمستهدفة من أجل زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية، ولا سيما تلك المقدمة إلى النساء والأطفال، وعلى خدمات التوليد.
- ٩ - إعفاء الفقراء من رسوم الخدمات الصحية أو تقديم تلك الخدمات لهم بالاعتماد على "صندوق الإنصاف".
- ١٠ - تحسين وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية في قطاع الصحة، ومع المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية بالرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية إلى السكان، ولا سيما النساء والرضع والأطفال.
- ١١ - تحسين وتعزيز التعاون مع شركاء التنمية في قطاع الصحة، ومع المنظمات غير الحكومية في مجال التوعية، ولا سيما فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية مثل

الفيضانات والجفاف وانتشار الأمراض، بما فيها أنفلونزا الطيور، ومتلازمة
الالتهاب الرئوي الحاد، وغيرها. وتعزيز تدابير الوقاية من انتشار الأمراض
المنقولة، ونظم إحالة المرضى، ونظم الطوارئ، وغيرها من النظم المناسبة.

ب - إذكاء الوعي المجتمعي بالصحة الإنجابية، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية
وخدمات التوليد وخدمات إحالة المرضى.

١ - تدريب القابلات التقليديات بشأن العلامات الخطيرة التي قد تظهر خلال
الحمل والوضع وبعد الولادة والتي يمكن تحدث بسبب انعدام المهارات
والنظافة الصحية وعدم اتباع أساليب مأمونة. وتشجيع القابلات على توجيه
النساء الحوامل إلى المراكز الصحية لإجراء فحوص ما قبل الولادة وعلى
توجيههن إلى تلك المراكز الصحية أو مستشفيات الإحالة لغرض الوضع.
ويهدف ذلك أيضا إلى تشجيع إحالة الرضع والأطفال والفئات الضعيفة إلى
المرافق الصحية الملائمة.

٢ - تدريب رؤساء القرى، والمتطوعين القرويين، وأفرقة الدعم الصحي في
القرى، ولجنة الإدارة الصحية، والمجالس المحلية على المشاركة في تقديم الدعم
للنساء الحوامل (فيما يتعلق بالاستعداد للولادة من الناحية المالية، ومن حيث
المواد ووسيلة النقل والمرافقين، إلى غير ذلك)، وعلى إحالة النساء والمرضى
إلى مراكز الخدمات الصحية والعلاجية في الوقت المناسب. وتسهم المراكز
الصحية أيضا في التثقيف الصحي وفي تقديم المعلومات الضرورية لإذكاء
الوعي المجتمعي.

٣ - جمع الأموال على صعيد المجتمع المحلي لدعم إحالة النساء أو المرضى إلى
المراكز الصحية أو إحالتهم إلى المستشفيات.

ج - عن طريق وسائط الإعلام

١ - نشر المعلومات وتثقيف الجمهور (النساء والرجال والأسر وأفراد المجتمع
المحلي) لإذكاء وعيه بأهمية التماس المساعدة والحصول على الخدمات
الصحية والعلاجية في الوقت المناسب. وركز هذا النشاط على الأمراض
المنقولة، والأمراض غير المنقولة، ومخاطر التدخين، والأدوية الخطيرة،
والصحة الإنجابية، بما في ذلك فحوص ما قبل الولادة، والأمومة المأمونة،

والنظافة الصحية، والعناية بعد الوضع، وتنظيم النسل، والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، وما إلى ذلك.

٢ - تنظيم حملات لتقديم الخدمات الصحية وللتثقيف الصحي، ويشمل ذلك توفير المعلومات بشأن الخدمات المتوفرة في حالة الطوارئ.

السؤال ٢٨ ورد في التقرير أن نسبة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين المشتغلات بالجنس بلغت ٤٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٨ (الصفحة ٦٦) وأن "الرجال ينقلون بصورة متزايدة العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من المشتغلات بالجنس إلى زوجاتهم (أو صديقاتهم) اللواتي ينقلن الفيروس إلى أطفالهن" (الصفحة ٦٧). يرجى بيان ما إذا كانت هناك برامج محددة تنفذ حالياً بهدف الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوساط هذه الفئة من النساء المستضعفات، فإن لم توجد، ما إذا كانت هناك أي خطط لوضع برنامج من هذا القبيل.

الإجابة ٢٨ تُنفذت برامج وأنشطة محددة على صعيد البلد من أجل مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١ - يجري تنفيذ إستراتيجية لبلوغ نسبة ١٠٠ في المائة في جميع أنحاء البلد من حيث استعمال الواقي الذكري.

٢ - تقديم المشورة وخدمات فحص الدم في جميع أنحاء البلد بشكل طوعي وسري (٧٨ مستوصفاً، يدير ١٥ منها منظمات غير حكومية).

٣ - يتم تدريجياً توسيع نطاق خدمات الوقاية من انتقال العدوى من الأمهات إلى الأطفال. ويشمل هذا البرنامج كذلك تقديم المشورة إلى النساء الحوامل اللواتي يجربن فحصاً للدم بشكل طوعي وسري، وتقديم المشورة لهن بعد الفحص وتلقي النتائج، فضلاً عن شرح "خيارات ما قبل الولادة" المتاحة إلى النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أو الأمراض الدورية، وذلك قبل الوضع وبعده وفي الفترة الأولى من عمر المولود حتى نهاية سنته الأولى. ويقدم في إطار البرنامج أيضاً الرعاية والمتابعة المنزلية والرعاية المستمرة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٤ - يتم شرح خيارات ما قبل الولادة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من أجل الحفاظ على حياتهم.

٥ - إعداد حملات منتظمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكنتيجة لذلك، انخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الأشخاص البالغين من ٣,٣ في المائة في ١٩٩٨ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، وإلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠١، و ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠٣، بينما انخفض معدل انتشار الفيروس لدى النساء الحوامل من ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٣.

المادة ١٣

السؤال ٢٩ ورد في التقرير أن الحكومة تنظر في مسألة الحاجة إلى وضع برنامج شامل لإصلاح الأراضي وأن من شأن وضع سياسة شاملة للأراضي أن يهيئ بيئة تمكن المرأة التي ترأس الأسرة من الحصول على أرض لأغراض الإسكان والزراعة (الصفحة ٧٣). يرجى تحديد حالة هذه السياسة ووصف الكيفية التي تُكفل بها للنساء، بمن فيهن النساء من الشعوب الأصلية ومن الأقليات العرقية، سبل الحصول على الأراضي.

الإجابة ٢٩ السياسات المتعلقة بالنساء من الأقليات:

فيما يتعلق بإشارة التقرير إلى السياسة الشاملة للأراضي التي ستضعها الحكومة الملكية لتمكين الفقراء من الحصول على أراضٍ لأغراض الإسكان والزراعة، فإن الحكومة نظرت في الموضوع وناقشته بالفعل مع منظمات دولية وصندوق دولي من خلال اللجنة المعنية بتوزيع الأراضي في إطار السياسة الوطنية للرفاه الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يمكن أيضاً للنساء الفقيرات ونساء الأقليات العرقية أن يستفدن من هذه السياسة على غرار غيرهم من الفقراء. وتقوم وزارة التنمية الريفية أيضاً بإعداد برنامج للنهوض بالأقليات العرقية وفقاً لدستور مملكة كمبوديا وللسياسة الرباعية المحاور الرامية إلى رفع مستوى المعيشة لتخفيف الفقر في أوساط النساء ونساء الأقليات بالدأب على تنفيذ السياسات كما يلي:

- يمكن للأقليات العرقية استعمال الأراضي حسب تقاليد الراسخة المتمثلة في تخصيص أراضٍ للزراعة وأراضٍ للإسكان وأراضٍ للعبادة (أي "لممارسة طقوسهم الروحية").
- الاعتراف بالملكية الجماعية والملكية الخاصة للأراضي.
- يحق للفقيرات ولنساء الأقليات العيش على الطريقة التقليدية ويمكنهن مزاولة الزراعة في الأراضي الممنوحة لهن حسب نطاق نشاطهن والتقاليد المتبعة.
- تتمتع الأقليات المشاركة في الجمعيات بالمزايا والاحترام والحماية التي يحددها القانون (المادة ٢٣ من قانون الأراضي).

المادة ١٤

السؤال ٣٠ يقطن ٨٥ في المائة من سكان كمبوديا في المناطق الريفية (الصفحة ٧١). ويذكر التقرير أن تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر لا يزال ضعيفاً بالنسبة للنساء في المناطق الريفية نتيجة للقيود على الميزانية الوطنية (الصفحة ٧٤). يرجى بيان الجهود التي بذلت لتعزيز تمويل تلك الإستراتيجية وتحديدًا لضمان استفادة النساء الريفيات منها. يرجى أيضاً بيان الكيفية التي ساهمت بها المرأة الريفية في تصميم الإستراتيجية الوطنية وكيفية مشاركتها في تنفيذها.

الإجابة ٣٠ ١ - تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر:

لم يستفد السكان الفقراء في الريف من النمو الاقتصادي المطرد ومن نمو صناعة الملابس والسياحة والبناء طيلة عشر سنوات. وتستفيد من هذا النمو المناطق الحضرية فقط، مما يتسبب في وجود فجوة كبيرة فيما بين الأغنياء والفقراء، وسكان المدن وسكان المناطق الريفية. وعلى الرغم من أن معدل النمو في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣ قد بلغ ٦,٦ في المائة، فإن مؤشر الفقر ما زال مرتفعاً ولم يصاحبه تغير بالنسبة للسكان الفقراء في الريف الذين يعيشون تحت خط الفقر (١٩٩٩)، ويمثلون نحو ٤٠ في المائة من السكان. وفي تقريرنا لعام ٢٠٠٣، كنا في انتظار نتائج دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية لكمبوديا لفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ الرامية إلى رصد اتجاهات الفقر في كمبوديا وأثر السياسات الحكومية على الحد من الفقر.

٢ - جهود الحكومة من أجل الإسراع بالحد من الفقر في الريف

حاولت الحكومة الملكية إعداد سلوك نهج متعدد المحاور من أجل الإسراع بالتنمية في المناطق الريفية وتمكين المجتمعات المحلية من تخطيط الإدارة الذاتية وتنفيذها. وتشمل الجهود التي تبذلها الحكومة اتباع سياسة قائمة على اللامركزية وعدم تركيز الخدمات ترمي في المقام الأول إلى توفير الخدمات العامة، ودعم برامج التنمية القائمة على المشاركة، وبرامج القروض الصغرى المقدمة إلى الأسر والمؤسسات الصغرى.

وكان اعتماد قانون الإدارة المحلية في عام ٢٠٠١ وإجراء الانتخابات المحلية في شباط/فبراير ٢٠٠٢ بمثابة حدثين رئيسيين في كمبوديا على طريق عهد جديد من الديمقراطية المحلية، وصادف ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لدعم المجالس المحلية. وانتخبت ٩٨٣ امرأة من أصل ٢٦١ ١١ منتخبا من شيوخ المجالس المحلية. وقدمت وزارة شؤون المرأة بالتعاون مع منظمات غير حكومية أخرى التدريب في مجال القيادة إلى النساء المترشحات وإلى المنتخبات

في المجالس المحلية. وتشارك ممثلة عن النساء وممثل عن الرجال عن كل قرية في لجنة التخطيط والمالية الخاصة بكل منطقة محلية. وتمثل النساء ٤٠ في المائة من أعضاء لجان تطوير القرى.

٣ - مشاركة النساء في الحد من الفقر

تشارك النساء في ما يلي:

- المجالس المحلية، ولجان تطوير المناطق المحلية، ولجان تطوير القرى.
- إعداد خطط التنمية، وتخطيط ميزانية القرى والمناطق المحلية، ومتابعة تنفيذها وتقييمها، والإدارة العامة.
- إدارة القروض الممنوحة في المناطق الريفية.
- الرعاية الصحية داخل الأسر.
- تثقيف الأسر والأطفال وما إلى ذلك.

(يرد التذييل وجداوله في الصفحات التالية)

توزيع العمالة حسب القطاعات (النسب المئوية للعاملين البالغة أعمارهم ١٠ سنوات فما فوق): الفئة الاقتصادية أو الصناعية، ونوع الجنس، والمناطق الجغرافية في كمبوديا، الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

قطاعات العمل الأساسية	كمبوديا			بنوم بنه			المناطق الحضرية			المناطق الريفية		
	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء
١ - الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك	٥٥,٥	٥٤,٣	٥٦,٨	٢,٥	٣,٠	١,٩	٣٤,٠	٣١,٨	٣٦,٣	٦٣,٠	٦١,٩	٦٤,١
٢ - مصائد الأسماك	٤,٨	٧,١	٢,٤	٠,١	٠,٢	-	٦,٥	٩,٠	٣,٩	٥,٠	٧,٦	٢,٤
٣ - التعدين	٠,٢	٠,٢	٠,٢	-	-	-	-	-	-	٠,٣	٠,٣	٠,٢
٤ - المصانع	٩,٥	٦,٧	١٢,٥	١٥,٥	٩,٧	٢١,٧	٦,٩	٥,١	٨,٨	٩,٣	٦,٦	١٢,١
٥ - إمدادات الكهرباء والغاز والماء	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	١,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,١
٦ - البناء	٢,٦	٤,٥	٠,٦	٣,٦	٦,١	٠,٨	٣,٥	٥,٩	١,٠	٢,٤	٤,٢	٠,٥
٧ - البيع بالجملة والتجزئة والتوصيل	١٣,٩	٩,٠	١٨,٨	٣٥,٨	٢٤,٤	٤٨,٠	٢٤,٥	١٦,٢	٣٣,٣	١٠,٥	٦,٦	١٤,٥
٨ - الفنادق والمطاعم	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٢,١	٢,٠	٢,٢	١,٠	٠,٨	١,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢
٩ - النقل والتخزين والاتصالات	٢,٦	٤,٨	٠,٤	٦,٦	١٢,٠	٠,٧	٥,٣	٩,٧	٠,٥	١,٩	٣,٥	٠,٣
١٠ - التمويل المشترك	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٣	١,٠	٠,١	٠,٢	٠,١
١١ - العقارات والإيجارات والأعمال التجارية	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٦	٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,١	٠,٢	٠,٠
١٢ - الإدارة العامة وحماية الأمن العام	٢,٤	٤,٢	٠,٦	١٢,٥	٢٠,٢	٤,٣	٤,٧	٧,٧	١,٦	١,٢	٢,٣	٠,٢
١٣ - التعليم	١,٤	١,٨	١,٠	٤,١	٤,٨	٣,٣	٣,٢	٣,٨	٢,٦	١,٠	١,٣	٠,٦
١٤ - الصحة	٠,٥	٠,٦	٠,٤	١,٦	١,٨	١,٥	٠,٩	١,١	٠,٨	٠,٤	٠,٤	٠,٣
١٥ - الخدمات المجتمعية والاجتماعية والفردية	١,٠	١,١	٠,٩	٣,٧	٣,٢	٤,١	١,٧	١,٨	١,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٦
١٦ - الأفراد والأسر وأرباب العمل	٢,٥	٢,٨	٢,٢	٧,٨	٨,٣	٧,٣	٣,٤	٣,٣	٣,٥	١,٩	٢,٢	١,٦
١٧ - الهيئات الخارجية للتنظيم والإدارة	١,٩	١,٦	٢,٢	٢,٣	١,٩	٢,٨	٣,٢	٢,٨	٣,٦	١,٧	١,٤	٢,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في كمبوديا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥).

توزيع العمالة بالنسب المتوية للعاملين حسب نوع العمل ونوع الجنس، والمناطق في كمبوديا، الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤

قطاعات العمل الأساسية			كمبوديا			بنوم بنه			المناطق الحضرية			المناطق الريفية		
المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء	المجموع	الرجال	النساء
١ - مقرروا السياسات وكبار المسؤولين والمديرون	١,٥	٠,٣	٤,٢	٥,٦	٢,٦	١,٣	١,٩	٠,٦	٠,٦	١,١	٠,١	٠,٩	١,١	٠,١
٢ - الوظائف الفنية	٣,٨	١,٩	١٢,٦	١٦,٢	٨,٧	٦,٣	٧,٦	٥,٠	١,٦	٢,٢	١,٠	٢,٩	٢,٢	١,٠
٣ - الوظائف التقنية والمهن التي لا تتطلب مهارة فائقة	٠,٦	٠,٣	٢,٤	٢,٧	٢,١	١,١	١,٣	٠,٨	٠,٢	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,٣	٠,١
٤ - الكتبة والسكرتيرات	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٤	٠,٢	٠,٦	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,١
٥ - البائعون في المتاجر والأسواق	٨,٠	١٦,٧	٣٣,٤	٢٢,٥	٤٥,٢	٢١,٩	١٤,٨	٢٩,٣	٩,٢	٥,٨	١٢,٧	١٢,٣	٥,٨	١٢,٧
٦ - الزراعة وصيد الأسماك	٦٣,٠	٦٠,٣	٢,٥	٣,٠	١,٩	٤٠,٩	٤١,٦	٤٠,١	٦٩,٦	٧١,٣	٦٧,٩	٦١,٦	٧١,٣	٦٧,٩
٧ - الحرف اليدوية والأعمال المتصلة بها	٥,٠	٦,٢	٩,٢	٩,٨	٨,٤	٥,٦	٦,٣	٤,٨	٥,٣	٤,٤	٦,٢	٥,٦	٤,٤	٦,٢
٨ - تشغيل المصانع والمهندسة الميكانيكية	٥,٧	٥,٥	١٥,٥	١٦,٩	١٤,٠	٦,٩	٩,٦	٤,١	٤,٥	٤,٢	٤,٩	٥,٦	٤,٢	٤,٩
٩ - الوظائف الأساسية	٩,٣	٦,٣	١٤,٨	١٥,٥	١٤,٠	١١,٥	١١,٧	١١,٢	٦,٧	٨,٤	٥,٠	٧,٨	٨,٤	٥,٠
١٠ - الجيش	١,٣	٠,١	٣,٣	٦,٠	٠,٤	١,٨	٣,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٧	٠,٧	٠,٠
١١ - أعمال أخرى (غير رسمية)	١,٥	٢,٢	١,٥	١,٢	١,٩	٢,٥	١,٩	٣,٢	١,٨	١,٥	٢,١	١,٨	١,٥	٢,١
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر: دراسة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في كمبوديا للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ (المعهد الوطني للإحصاء، وزارة التخطيط، ٢٠٠٥).

المادتان ١٥ و ١٦

السؤال ٣١ يرجى بيان الجهود التي يجري بذلها حالياً لنشر المعلومات المتعلقة بقانون الزواج وضمن فعالية إنفاذه من أجل القضاء على النسبة المرتفعة من حالات الزواج القسري.

الإجابة ٣١ بُذلت الجهود التالية لنشر المعلومات المتعلقة بقانون الزواج وضمن فعالية إنفاذه من أجل القضاء على النسبة المرتفعة من حالات الزواج القسري:

١ - التوعية القانونية:

- نظمت وزارة شؤون المرأة دورات دراسية للتوعية بقانون الزواج والأسرة وبالحماية القانونية لموظفي الخدمة المدنية والعاملين فيها على مستوى البلديات والأقاليم والمقاطعات.
- وأجرت وزارة العدل بالتعاون مع منظمات غير حكومية دورة تدريبية لمسؤوليها، على مستوى البلديات والمقاطعات، بشأن القانون الجنائي والقانون المدني، بما فيه قانون الزواج والأسرة.
- وفي الوقت نفسه، نظمت بعض المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات تتصل بالمرأة دورات مماثلة في المناطق المحلية.
- وتُدرج كذلك الدورات الدراسية/التدريبية والتوعية القانونية السالفة الذكر في برامج تعميم المنظور الجنساني.
- وتهدف تلك التدابير إلى توعية الجمهور بالمبادئ المتعلقة باختيار شريك الحياة والزواج وبمبدأ الحرية في ذلك بهدف التغلب على القوالب النمطية القديمة.

٢ - التثقيف

علاوة على التوعية القانونية، أُتخذت إجراءات أخرى مثل تثقيف أمناء السجلات المدنية بشكل خاص في المبادئ القانونية المتعلقة باختيار شريك الحياة والزواج. ويهدف ذلك إلى تشجيعهم على إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مساعدة الأشخاص في منع الزيجات القسرية، لأن هؤلاء المسؤولين هم من يصدر رخص الزواج وهم من يسجل الزواج.

وعقب إجراء الانتخابات المحلية، نظمت وزارة الداخلية تدريباً للمنتخبين المحليين على صعيد البلد بشأن كيفية أدائهم لعملهم، ومهامهم، والمسؤوليات المنوطة بهم، بما في ذلك دورهم كأمناء للسجلات المدنية.

وبفضل التدابير السالفة الذكر المتخذة لغاية الآن، أصبح الكمبوديون أكثر وعياً بالحرية في الزواج. وفي كمبوديا، يقوم الوالدان بدور حيوي في زواج أبنائهم، مما يجعل غير العارف يعتقد أن الكلمة الأخيرة في الزواج تعود للوالدين بشكل مطلق. وفي واقع الأمر، يسأل الوالدان ابنهما أو بنتهما (كليهما) دائماً عن رأيهما قبل الزواج، غير أن الفتيات في الأرياف عموماً يتركن اتخاذ القرار لوالديهما.

السؤال ٣٢ وفقاً لتقرير المقرر الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة، تنتشر في أجزاء كثيرة من كمبوديا ممارسة تعدد الزوجات (E/CN.4/2003/75/Add.1، الفقرة ٩٥١). يرجى بيان التدابير المتخذة بالفعل أو التي يعتزم اتخاذها للقضاء على ممارسة تعدد الزوجات.

الإجابة ٣٢ في كمبوديا، ينص الدستور على أن "الزواج يتم وفقاً لشروط يحددها القانون على أساس مبدأ موافقة الزوج والزوجة كليهما". ولا يسمح قانون الزواج لأي شخص لم يُفسخ زواجه السابق رسمياً بالطلاق بأن يتزوج مجدداً. وبالتالي، لا يمكن لرجل في كمبوديا أن يكون له أكثر من زوجة واحدة.

وورد في تقرير المقرر الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة أن تعدد الزوجات أمر شائع في أجزاء عديدة من كمبوديا. إلا أن القول بذلك غير دقيق. فما يحصل في كمبوديا ليس تعدد زوجات، لأن المعنيين لا يعقدون زيجات قانونية. فالقانون في كمبوديا يمنع أن يكون للشخص أكثر من زوجة واحدة، إلا أنه لا يوجد أي قانون ينص على المعاقبة على ممارسة تعدد الزوجات. وبالتالي يحصل تعدد الزوجات باللجوء إلى وسائل التزوير.

ومن أجل القضاء على ممارسة تعدد الزوجات باللجوء إلى الوسائل المزورة، ينص مشروع القانون الجنائي الجديد على معاقبة ممارسي تعدد الزوجات بجريمة العلاقة المزدوجة.

البروتوكول الاختياري

السؤال ٣٣ يرجى بيان ما إذا كانت قد اتخذت أية تدابير أو إجراءات للتصديق على البروتوكول الاختياري.

الإجابة ٣٣ بدأ النظر في تدابير أو إجراءات التصديق على البروتوكول الاختياري بعد الحصول عليه من الأمم المتحدة، وكلفت الحكومة الملكية لكمبوديا المؤسسات ذات الصلاحية بالعمل بجانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي على مناقشة مضمون البروتوكول، وتقديم توصيات للحكومة من أجل اتخاذ قرار في هذا الشأن.

وبعد صدور موافقة الحكومة الملكية، ستقوم بإعداد وثائق التصديق على البروتوكول الاختياري وعرضها على الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ للحصول على موافقتهما.